الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٤٥**

الثلاثاء، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/70/L.6)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية نظرت في البند ١٢٢ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين ٢٩ و ٣٠، المعقودتين في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ويذكر الأعضاء أيضا أنه في إطار هذا البند اتخذت الجمعية العامة القرار ٣/٧٠ في جلستها العامة ٣٨، المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

كان معروضا على الجمعية العامة، خلال المناقشة بشأن هذا البند التي عقدت في يوم الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (A/70/95)، تتضمنان تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وتقرير الأمين العام المعنون ”مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام“، المعمم في الوثيقة A/70/357.

وفي أعقاب المداولات بشأن الموضوع التي جرت في ذلك اليوم، فضلا عن مشاورات غير رسمية بناءة عقدت في وقت لاحق مع الدول الأعضاء، قدمت مشروع قرار يرد الآن في الوثيقة A/70/L.6. أود أن أشكر الوفود على مشاركتها المثمرة خلال عملية المشاورات، التي أسفرت عن إعداد الاقتراح المعروض على الجمعية الآن.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.6، المعنون ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.6 (القرار ٦/٧٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

البندان ١١٩ و ١٢٠ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببعض الملاحظات بشأن المسألة موضوع مناقشة اليوم.

في احتفالاتنا مؤخرا بالذكرى السنوية السبعين للمنظمة، ذكرنا أنفسنا بقيم ميثاق الأمم المتحدة وأغراضه ومبادئه. ومع ذلك، في سبيل النهوض بتلك الأغراض،، فإن دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها ينبغي استعراضها وتحسينها باستمرار.

وكلف القرار ٣٢١/٦٩، الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر، الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة بمواصلة أعماله خلال الدورة السبعين. ومن هذا المنطلق، قمت مؤخرا بإعادة تعيين السفيرين فلاديمير دروبنياك ممثل كرواتيا، وويلفريد إمفولا ممثل ناميبيا لمواصلة عملهما بصفتها الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص. وأثني على الجهود التي بذلاها حتى الآن، وأدعو الأعضاء إلى أن يقدموا لهما كامل الدعم والتعاون. وخلال الدورة التاسعة والستين، ركز الفريق العامل على أربع مجموعات مواضيعية وحدد سبل تعزيز أعمال الجمعية تمشيا مع ولاية الفريق.

أولاً، فيما يتعلق بدور الجمعية العامة وسلطتها، فإن القرار ٣٢١/٦٩ شجع على تنفيذ القرارات، وأكد من جديد على العلاقة بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وأنا أعمل على زيادة التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين رؤساء الأجهزة الرئيسية والأمين العام. وفعلا، قبل فترة قصيرة لا تتجاوز أسبوعين، قدمت إحاطة إعلامية لمجلس الأمن خلال المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل (انظر S/PV.7539)، وهي ممارسة أرى أنها مفيدة لكلتا الهيئتين. وحسب ولايتي، سأواصل أيضا ممارسة عقد مناقشات مواضيعية، ستعقد منها ثلاث مناقشات العام المقبل، وسأبذل كل ما في وسعي لضمان أن تركز على النتائج.

ثانيا، فيما يتعلق بأساليب عمل الجمعية العامة، فقد أحرز تقدم هام من خلال تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بين اللجان الرئيسية. ومنذ تولي مهام منصبي، اجتمعت مع رؤساء كل لجنة من اللجان الرئيسية الست، وحتى الآن عقدنا اجتماعا واحدا مع المكتب، ناقشنا فيه المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تبسيط جدول أعمال الجمعية العامة في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، والحاجة إلى إدارة الوقت بكفاءة في أعمال اللجان. وسيعقد اجتماع آخر في تشرين الثاني/نوفمبر. واجتمعت أيضا مع منسقي المجموعات الإقليمية، وفي تشرين الثاني/نوفمبر، آمل أن أجتمع معهم بشكل جماعي لمناقشة الأعمال الجارية في الجمعية العامة. وأخيراً، خلال هذه الدورة، سأعقد اجتماعا غير رسمي بشأن تعزيز التعاون بين البعثات الدائمة والأمانة العامة.

وتتعلق المجموعة الثالثة التي نظر فيها الفريق العامل المخصص باختيار وتعيين الأمين العام المقبل. ويقدم القرار ٣٢١/٦٩ توجيها واضحا بشأن سبل المضي قدما بشأن تلك المسألة البالغة الأهمية. وفي ذلك الصدد، سيعمم رئيس مجلس الأمن وشخصي، رسالة مشتركة إلى الدول الأعضاء للدعوة إلى تقديم مرشحيها في الوقت المناسب ولشرح العملية بأكملها. ومن المتوخى أيضا أن تعمم على أساس مستمر أسماء الأفراد المرشحين المقدمة للنظر فيها، إلى جانب المستندات المرافقة لها، بما في ذلك السير الذاتية، وأن تعقد الجمعية حوارات غير رسمية أو اجتماعات مع المرشحين. ويؤكد القرار أيضا على أهمية كفالة أن يشغل منصب الأمين العام أفضل مرشح ممكن. وأرى أن إدراج المرشحات من النساء والنظر في طلبات ترشحهن سيقطع شوطا طويلا في تأمين تلك النتائج.

وتتصل المجموعة الرابعة التي نظر فيها الفريق العامل المخصص بإدارة مكتب رئيس الجمعية العامة، وهي مسألة

اكتست أهمية أكبر نظراً للأحداث التي وقعت مؤخرا فيما يتعلق برئيس الجمعية في دورتها الثامنة والستين. وفي العام الماضي، أقرت الجمعية بأن أنشطة الرئيس شهدت زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، وعلى مدى الشهرين الماضيين رأيت بالفعل دليلاً على ذلك. ولا يزال الدور الرئيسي لرئيس الجمعية ومكتبه أو مكتبها يتمثل في تولي رئاسة اجتماعات الجمعية العامة، ولكن في الواقع، فإن العمل أوسع ذلك بكثير، ويشمل كفالة إنجاز الولايات على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية المتعددة.

ولذلك، فإن الرئاسة ليست شرفا كبيرا فحسب ولكنها مسؤولية كبيرة تتطلب مكتبا به عدد كاف من الموظفين ويدار بأقصى قدر ممكن من الفعالية، مع الالتزام بأعلى معايير الأخلاقيات والحوكمة. وكما يعلم الأعضاء، يخضع مكتب الرئيس لمجموعة من الضوابط والموازين، بما في ذلك من خلال تقديم إحاطات إعلامية للدول الأعضاء ومراجعة الميزانية العادية وللصندوق الاستئماني لمكتب رئيس الجمعية العامة، وكذلك من خلال التقارير المقدمة في سياق عملية تنشيط أعمال الجمعية، وما إلى ذلك. ومع ذلك، كما هو الحال في أي مؤسسة، هناك دائما مجال للتحسين، وأعتقد أنه ينبغي أن ينظر الفريق العامل المخصص في ذلك بمزيد من التفصيل على سبيل الأولوية.

وأبلغت أيضا بأن الأمين العام يعتزم إنشاء فرقة عمل داخلية معنية بالمسألة ككل ويمكنها أيضا أن تقدم المساعدة. ويمكن النظر، على سبيل المثال، في مسائل الإفصاح والاستقلال المالي وتعيين الموظفين وتقديم التقارير. والمشاركة مع الجهات الفاعلة الخارجية مسألة هامة أخرى، على الرغم من أنها، نظراً للتركيز على الشراكة في خطة عام ٢٠٣٠، قد تكون هامةأيضا للمنظمة عموما .

ومع ذلك، فإن الشفافية أيضا مسألة متروكة لكل رئيس، ومن البداية اتخذت عددا من الخطوات لدعم ذلك الهدف، بما في ذلك عقد اجتماعات منتظمة لإحاطة الصحفيين وتوفير المعلومات عن تعيين الموظفين في مكتبي.

بالإضافة إلى ذلك، فإنني أتيح اليوم على صفحة جديدة من موقعي الشبكي المعنون ''الالتزام بالشفافية''، مذكرة إعلامية بشأن مكتب رئيس الجمعية العامة وهي تستند إلى كتيب الرئيس. وفي سبيل تعزيز الثقة في الرئاسة، أود أيضا أن اوجز للأعضاء ثلاثة مبادئ للسلوك سوف نلتزم بها، انا ومكتبي، خلال فترة رئاستي:

الأول هو النزاهة والحيادية – تمثيل الجمعية العامة بطريقة محايدة، مع محاولة تجنب تضارب المصالح، وضمان المساواة بين الجنسين، والتوازن الجغرافي في مكتبي. والثاني هو الشفافية والمساءلة – توفير المعلومات بشأن السفر في مهام رسمية، والشؤون المالية، والالتزامات، والتواصل علناً مع الدول الأعضاء والجماهير الخارجية، والامتثال لجميع القواعد والإجراءات ذات الصلة. والثالث هو الكفاءة المهنية والفعالية – تشغيل مكتبي بفعالية واستخدام موارده بكفاءة، وحفظ السجلات الملائمة، وكفالة انتقال سلس إلى رئيس الدورة التالية، على النحو الذي قام به بفعالية كبيرة رئيسُ الدورة التاسعة والستين.

وبهذا الشأن كما وبشأن المجموعات الثلاث الأخرى، لا يزال هناك مجال كبير للعمل، وسوف اعطي اهتماماً كبيرا لآراء الأعضاء بشأن افضل السبل لتعزيز تنشيط أعمال الجمعية، بما في ذلك، التعليقات التي سبق أن تلقيتها صباح اليوم من عدد من السفراء الذين يناقشون بأنفسهم كيفية تحسين الأخلاقيات والشفافية في عمل رئيس الجمعية العامة ومكتب الرئيس.

أُعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): سوف أتكلم اليوم عن المسألة الخطيرة التي تهز مكانة الجمعية العامة وتلطخ سمعتها.

لقد سبق أن أعربت عن صدمتي إزاء الادعاءات الخطيرة جدا التي سيقت ضد رئيس الجمعية خلال دورتها الثامنة والستين. كما أعلنت بشكل لا لبس فيه أننا لن نتسامح مع الفساد في الأمم المتحدة أو باسمها. ويجب على الجمعية الآن أن تستخلص أكبر الدروس من الحادث وأن تتصرف بحزم. وفي هذا الجهد، يمكننا أن نبني على تقليد الاستجابة للمشاكل بحلول عامة.

كما يُدرك الأعضاء، جرت العادة على انتخاب رئيس الجمعية العامة في نفس اليوم الذي تُفتتح فيه الدورة الجديدة. وبعد ذلك، في عام ٢٠٠١، منعت الهجمة الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر الجمعية من الانعقاد وانتخاب الرئيس. ونتيجة لذلك، كان هناك فراغ في القيادة، ونشبت أزمة. وفي ذلك الوقت، كنت رئيس ديوان المكتب للرئيس القادم. وقد ادركنا أنه علينا منع اي تعطيل مماثل في المستقبل، ولذلك، أنهينا التقليد الذي عمره ٥٦ عاما ويتمثّل بإجراء الانتخاب في اليوم الأول من الدورة. وابتداء من عام ٢٠٠٢، تمّ انتخاب رئيس الجمعية العامة قبل ثلاثة أشهر. من شأن هذا أن يمنع حدوث فراغ في القيادة، وأن يوفر وقتاً لمرحلة انتقالية تسمح للرئيس الجديد بالاستعداد. كما أحيط علما بحقيقة أن الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سوف يتم انتخابهم الآن قبل ستة أشهر من تاريخ ولاياتهم.

ومن الأهمية بمكان الاستفادة من الحوادث المؤسفة أو الأحداث الرهيبة. يجب على الدول الأعضاء الآن تحسين أداء مكتب رئيس الجمعية العامة لجعل تنظيمه أمتن، ويتضمّن ذلك تعزيز الميزانية التي تدعم أنشطة الرئيس. ونحن نحتاج إلى قدر أكبر من الشفافية والمساءلة. وهذا أمر أساسي. وأرحب بالعمل الذي يضطلع به في هذا الصدد الممثلان الدائمان لكرواتيا وناميبيا، اللذان شغلا منصبي الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السابقة، وإنني أرحب بتعيينكم لهما، السيد الرئيس، لهذه الدورة. وسوف أدعمهما بكل طريقة ممكنة.

وخلال فترة تعييني، أوضحت أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تجسد أعلى مستوى من النزاهة والمعايير الأخلاقية. ولهذا السبب، أحطت علما بعزم المدعي العام للولايات المتحدة على الوصول إلى حقيقة الادعاءات الخطيرة جدا بخصوص لياقة سلوك رئيس الدورة الثامنة والستين. وكما يعلم الأعضاء، فقد اتخذت عددا من الخطوات المحددة من أجل المعالجة بلا تردد للمسائل الهامة التي أثيرت. فقد طلبت من مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء مراجعة داخلية للتفاعلات بين الأمم المتحدة والكيانات المذكورة في الشكوى الجنائية. وطلبت ايضاً من مكتب خدمات الرقابة الداخلية التدقيق في أية أموال قد تم تلقيها من هذه الكيانات، فضلا عن أية أموال قد دفعتها الأمم المتحدة لها. كما طلبت أن يحدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية ما إذا كانت هناك أمور أخرى قد تنشأ خلال مسار التدقيق وتستحق المزيد من المراجعة.

إن القرارات المتعلقة بسير عمل مكتب رئيس الجمعية العامة هي من اختصاص الجمعية. لكنه يقع على عاتقنا جميعا أن نساعد في في أن تسير الأمور بصورة سليمة. لذلك السبب أنشأت فرقة عمل داخلية، برئاسة رئيس ديوان الأمين العام، لاستعراض ترتيبات التمويل والتوظيف لمكتب رئيس الجمعية العامة. وسوف توصي فرقة العمل بسبل تعزيز مزيد من الشفافية والمساءلة. وقد طلبت أيضا من رؤساء كيانات الأمم المتحدة المذكورة في الشكوى الجنائية، الذين يمكن أن يكونوا قد عملوا مع الكيانات المتورطة في الشكوى، إسداء المشورة إلي بشأن ما يقومون به من أجل النظر في هذه المسألة.

إن مكتبي، وأنا شخصيا، سنظل على اتصال وثيق مع مكتب رئيس الجمعية العامة من أجل كفالة تكامل تلك الجهود وتجانسها. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية العمل معا من أجل التأكد من الالتزام الكامل لهذه المنظمة ومسؤوليها بجميع القواعد والأنظمة المعنية، والقيام بواجباتنا بشفافية كاملة على مرأى من العالم.

أرحب بمبادرات الجمعية العامة الرامية إلى إشراك المزيد من أصحاب المصلحة في مناقشاتها بشأن المسائل ذات الأهمية الكبيرة للمجتمع الدولي. وتتضمن المناقشات المواضيعية التفاعلية وغير الرسمية الآن أعضاءً من المجتمع المدني وآخرين يمكن لأصواتهم وجهودهم أن تضيف قيمة كبيرة إلى عملنا. وفي آخر قرار للجمعية العامة بشأن تنشيط أعمالها (القرار ٣٢١/٦٩)، حددت الدول الأعضاء تدابير هامة تتعلق بعملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل، خلفي. وهي تتضمن رسالة مشتركة من رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن للبدء في عملية طلب تقديم المرشحين؛ وتعميم أسماء الأفراد التي قُدمت للنظر في ترشيحهم؛ وإجراء الجمعية لحوارات غير رسمية أو عقد اجتماعات مع اولئك المرشحين. تدل هذه التطورات على النطاق الواسع لبند جدول أعمال بشأن هذا الموضوع، الذي يشمل على دور الجمعية العامة وسلطتها، وأساليب عملها، والذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة.

وأتطلع إلى العمل مع الأعضاء ودعم جهودهم الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة حتى تتمكن من تحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

السيد بالصديق (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن شكرنا على عقد هذه الجلسة العامة، المخصصة على وجه التحديد للمشاركة في مناقشة للنظر بصورة مشتركة في البند ١١٩ من جدول الأعمال المعنون ”تنفيذ قرارات الأمم المتحدة“، والبند ١٢٠ من جدول الأعمال المعنون ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“.

بداية، تود حركة عدم الإنحياز أن تهنئ، الممثل الدائم لناميبيا، السيد ويلفريد إمفولا، والممثل الدائم لكرواتيا،السيد فلاديمير دروبنياك، على إعادة تعيينهما بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ونتمنى لهما كل النجاح في تأدية مهامهما.

أولا، تشدد الحركة على أهمية التنفيذ الكامل للقرار ٣٢١/٦٩، المعنون ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“، والذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وتشير إلى النهج المرن الذي أدى إلى اتخاذ القرار بتوافق الآراء. وتم الاتفاق أيضا على متابعة دراسة المجموعات الأربع، ومن بينها اختيار وتعيين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين أثناء الدورة السبعين الحالية للجمعية العامة، فضلا عن تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة.

ثانيا، تسلط الحركة الضوء على أهمية إعطاء الأولوية هذا العام إلى مسألة تعيين الأمين العام القادم، الذي من المقرر أن يجري انتخابه عام ٢٠١٦. وفي ضوء الفقرة ٤٤ من القرار ٣٢١/٦٩، والامتثال الكامل لأحكام المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، تدعو الحركة رئيس الجمعية العامة إلى القيام بدور استباقي في الفترة السابقة لاختيار وتعيين الأمين العام المقبل، من أجل تعزيز شفافية ومصداقية عملية الاختيار وجعلها أكثر تفاعلا وشمولا للجميع في كل المراحل.

وفي هذا الصدد، تعتقد حركة عدم الانحياز أن الممارسة الحالية المعتمدة في تعيين الأمين العام هي غير رسمية وغير مرنة، لأنها تطورت مع مرور الوقت. وبالتالي، تم إكمال وتعديل القرار ١١ (I) وفقا للأحكام الواردة في القرارات ٢٤١/٥١، ٢٨٦/٦٠، ٣٠١/٦٤، ٢٩٤/٦٦، ٣٠/٦٨، ٣٢١/٦٩، من أجل جعل هذه العملية أكثر شفافية وديمقراطية وشاملة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي حين أن الحركة تعرب عن أهمية تطبيق الأحكام ذات الصلة من القرارين المشار إليهما أعلاه تطبيقا كاملا في عملية الاختيار المقبلة لتعيين الأمين العام، فإنها تلاحظ مع الأسف أن

معظم هذه الأحكام لم تنفذ بعد، وفقا لقائمة الجرد المحدّثة لقرارات الجمعية العامة بشأن تنشيط أعمالها.

وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة على أهمية التنفيذ الكامل للقرارات آنفة الذكر في العملية الوشيكة لاختيار وتعيين الأمين العام، وعلى الامتثال الدقيق لأحكام المادة ١٤١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تنص على التصويت بالاقتراع السري في جلسة خاصة للجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي ضوء ما تقدم، ترى الحركة أنه في ظل زيادة التحديات العالمية الحالية، من تغير المناخ إلى الصراعات المسلحة، والإرهاب والأوبئة، فإن الحاجة إلى القيادة الفعالة والتعاون الدولي أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، نشدد، من جهة، على الحاجة إلى تشجيع زيادة التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة، ولا سيما من خلال جعل تقرير مجلس الأمن أكثر تحليلا، وعلى أهمية تحسين العملية الحالية لتعيين الأمين العام، من جهة أخرى. والهدف هو جعل الطريقة التي يتم بها اختيار الأمين العام أكثر شفافية ومصداقية، وشاملة لجميع الدول الأعضاء عن طريق الاستفادة الكاملة من سلطة التعيين المنصوص عليها في الميثاق.

ولمعالجة هذا الأمر، تدعو الحركةُ مجلسَ الأمن إلى التوصية بأكثر من مرشح واحد تؤيده دولة عضو لتعيينه كأمين عام لتنظر الجمعية العامة في ترشيحه؛ فالمرشح الأكثر كفاءة لمنصب الأمين العام يحوز ويبدي، في جملة أمور، التزاما بمقاصد الميثاق ومبادئه، وسمات قيادية واسعة النطاق وخبرة إدارية ودبلوماسية.

ولكي نبدأ العملية بطريقة مفتوحة وشفافة، تطلب الحركة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن تعميم رسالة مشتركة موجهة إلى جميع الدول الأعضاء، يدعى فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تقديم ترشيحات رسمية لمنصب الأمين العام. ينبغي للرسالة أن تتضمن وصفا للعملية برمتها وتحديد موعد نهائي لتقديم الترشيحات.

تدعو الحركة أيضا المرشحين المحتملين الذين يحضون بتأييد إلى أن يبعثوا برسالة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن يُشعرونهما بترشيحهم الرسمي لمنصب الأمين العام، على عكس الممارسة الحالية، التي تقتصر على الإبلاغ الرسمي لمجلس الأمن فقط.

وعلاوة على ذلك، تدعو الحركة رئيس الجمعية العامة إلى أن يجري في الوقت المناسب جلسات استماع أو جلسات للجمعية العامة من أجل تبادل الآراء وإجراء حوار أو حوارات غير رسمية مع المرشحين المقدمين من الدول الأعضاء. وسيحال بعد ذلك موجز المشاورات إلى الدول الأعضاء ومجلس الأمن.

وفي سياق تحديد وتعيين المرشحين الأفضل لمنصب الأمين العام، الذين ينبغي أن يشملو نساء أيضا، سيستمر إيلاء الاعتبار للتناوب الإقليمي والمساواة بين الجنسين على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٥٩ من القرار ٢٤١/٥١.

ونعتقد أيضا، كما تم اقتراحه في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١، أنه الممارسات السائدة في انتخاب الرؤساء التنفيذيين في الكيانات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة يمكن أن تكون مناسبة أيضا لتعيين الأمين العام. ولذلك، نوصي النظر في الممارسات القائمة.

وعلاوة على ذلك، تود حركة عدم الانحياز التأكيد على مسألة الوعود المقدمة من المرشحين مقابل الدعم المقدم من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذي ورد وصفه في تقرير وحدة التفتيش المشتركة الآنف الذكر. ونحن نرى أنه لا توجد وظيفة مخصصة لأي من الدول الأعضاء. ولذلك من المهم ألا يوضع المرشح، سواء قبل أو بعد تعيينه، تحت ضغط منح وظائف في الأمانة العامة لأفراد ينتمون لجنسية معينة مقابل

الدعم السياسي، لأن ذلكَ تناف واضح مع روح ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا، تعتقد الحركة أن هناك حاجة إلى إيجاد توازن، في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، بين الجزء المخصص للمناقشة العامة والجزء المخصص للمفاوضات بشأن القرارات. ويجب أن يتاح للوفود الوقت الكافي للرجوع إلى عواصمهم بشأن هذه المسائل. وفي هذا السياق، نرجو من الرئيسين المشاركين عرض مشروع برنامج عمل الفريق العامل المخصص والذي ينبغي أن يكون متوازنا وموجزا، وأن يكون له إطار زمني واضح.

تؤيد حركة عدم الانحياز مرة أخرى التعزيز الفعال والحقيقي للذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، ولدور الجمعية العامة وسلطتها، بما في ذلك المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع الديمقراطي والشامل والحكومي الدولي للجمعية العامة الذي ساهم مساهمة فائقة في تعزيز مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأهدافه. وفي الوقت ذاته، تؤكد الحركة مجددا على صحة وأهمية موقفها المبدئي بشأن أساليب العمل. وفي هذا السياق، تؤكد الحركة على الحاجة إلى مواصلة دراسة المسائل العالقة ذات الصلة بالمجموعات الأربع.

وفي الختام، تؤكد الحركة على أهمية الإرادة السياسية للدول الأعضاء وللدور الذي يؤديه رئيس الجمعية العامة خلال هذه الدورة في عملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل، وهي عملية يجب أن تتم وفقا للقرارات آنفة الذكر.

وتؤكد الحركة مجددا التزامها بالمساهمة بشكل فعال وبنّاء في الاجتماع المقبل للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وفي المناقشات بشأن كل مجموعة من المجموعات. ونحن على استعداد للتعاون والانخراط في مناقشات مثمرة وبناءة مع جميع الوفود بطريقة متكاملة وشاملة وشفافة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. يؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة وعلى التزامكم بعملية تنشيط الجمعية العامة. وأود أن أهنئ الممثلين الدائمين لكل من كرواتيا وناميبيا على إعادة تعيينهما كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. إن إعادة تعيينهم هذه لشهادة على العمل الممتاز الذي قاما به في الفريق العامل المخصص خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، وعلى التقدم الكبير الذي أُحرز فيما يتعلق بالقرار ٣٢١/٦٩ بشأن الموضوع. ونتمنى للرئيسين المشاركين النجاح خلال هذه الدورة أيضا، ونعرب عن دعمنا للعمل المقبل.

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مناصرون أقوياء لتعددية الأطراف الفعالة التي تأتي الأمم المتحدة في صميمها. ولا تزال أولوياتنا العليا هي تعزيز الأمم المتحدة بالاعتماد على التمويل المستدام والفعال، بما يتماشى مع القدرة الحقيقية على الدفع، وزيادة كفاءة أدائها حيثما يتوفر المجال للقيام بالمزيد. وفي هذا السياق، لا نزال ملتزمين بعملية التنشيط ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. وفي الواقع،

نود أن تتناول الجمعية العامة – باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة ذات العضوية العالمية والولاية الواسعة النطاق ذات المسؤوليات الضخمة – التحدي المتمثل في التوفيق بين الشرعية والكفاءة في سياق التحديات العالمية الناشئة اليوم.

ونود، في الوقت ذاته، أن نؤكد مجددا ضرورة اتخاذ خطوات محددة، على جميع المستويات، ترمي إلى الإنفاق بتعقل أكثر والأداء بطرق جديدة وضمان أن تعمل المنظمة في إطار مستويات الميزانية المتفق عليها. وينطبق ذلك على جميع أنشطة الأمم المتحدة، من حفظ السلام إلى أعمال البناء والميزانية العادية. ولكي يتم تنفيذ الولايات بفعالية أكثر واستخدام الموارد بصورة مستدامة، من الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد أساليب عمل جديدة ومبتكرة. ونحن نعتقد أنه لا يمكن كفالة تحقيق التنشيط إلا إذا اتخذت الجمعية العامة الإجراءات المناسبة بشأن المسائل ذات الإهتمام المشترك للمجتمع الدولي وحققت نتائج. وإذ تقوم الجمعية بذلك، فإنها ترتقي إلى مستوى دورها، بوصفها أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

يرحب الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باعتماد القرار ٣٢١/٦٩، الذي يتضمن أفكاراً جديدة وهامة. إن مرونة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي شاركت في المفاوضات الحكومية الدولية قد جعلت اعتماد هذا القرار ممكناً. ويمكن النظر إليه باعتباره حدثا بارزا في تعزيز الشفافية وشمول الجميع في عملية اختيار الأمين العام المقبل. ندعو الرئيس إلى ضمان المتابعة اللازمة، بما في ذلك، الرسالة المشتركة المتوخاة في القرار ٣٢١/٦٩. إن إجراء حوارات غير رسمية أو عقد اجتماعات مع المرشحين لمنصب الأمين العام هو أمر جدير جدا بالذكر في هذا الصدد.

إن عملية تنشيط الجمعية العامة قد أدت أيضا إلى تطورات إيجابية أخرى، مثل، المناقشات المواضيعية، التي تسهّل إجراء مناقشات أكثر تعمقا بشأن المسائل الراهنة ذات الأهمية الكبيرة للمجتمع الدولي. ويقدر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أيما تقدير، الطابع التفاعلي للمناقشات المواضيعية، التي تمكّن الجمعية العامة من العمل اكثر عن كثب مع اصحاب المصلحة الآخرين، ومع المنظمات الدولية والإقليمية، ومع جماعات خارج منظومة الأمم المتحدة. ونتطلع إلى الاستمرار في هذه الممارسة، وندعو الرئيس إلى التشاور مع الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء وبروح الشراكة، بشأن احتمالات إشراك مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة، وبلوغ غايات موجهة نحو تحقيق النتائج في هذه المناقشات. وندرك أيضاً أهمية التفاعل بين الجمعية العامة وبين المنتديات والمنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية بالمسائل العالمية التي تهم المجتمع الدولي، كما وندرك اهمية الفوائد التي يعود بها مثل هذا التفاعل.

ونحن نقدر ممارسة الأمين العام المتواصلة في عقد إحاطات إعلامية غير رسمية دورية بشأن أولوياته، وأسفاره، ومعظم انشطته في الآونة الأخيرة، بما فيها، مشاركته في الاجتماعات الدولية، وفي الأحداث التي تُنظّم خارج الأمم المتحدة، ونشجعه على مواصلة هذه الممارسة.

وفيما يتعلق بعلاقة الجمعية العامة مع الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، يعتقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن تعزيز الشفافية والتعاون يبقى هدفاً هاماً. ينبغي للجمعية العامة أن تستفيد من المعلومات بشأن الاجتماعات التي تعقد بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورؤساء الهيئات الفرعية.

وفيما يتعلق بمسألة أساليب العمل، نود أن نستذكر الحاجة إلى النظر في اتخاذ الخطوات الرامية إلى ترشيد جدولي أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بهدف القضاء على الازدواجية والتداخل، وتعزيز التكامل في النظر في المسائل المماثلة ذات الصلة، وفي التفاوض عليها. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى القرار ١/٦٨ ونحن نعتقد أنه ينبغي أن تخضع عملية النظر في البنود مرة كل سنتين أو مرة كل

ثلاث سنوات إلى المزيد من الدراسة، وكذلك تصنيف أو إزالة هذه البنود، بما في ذلك من خلال إدراج بند انقضاء موقوت، مع الموافقة الواضحة من الدولة أو الدول المزكية. وفي هذا الصدد، تكتسي القيادة الذي يظهرها رؤساء وهيئات مكاتب اللجان الرئيسية أهمية بالغة. واسمحوا لي أن أسلط الضوء، على وجه الخصوص، على جهود رؤساء اللجان الرئيسية خلال الدورة التاسعة والستين من أجل تحسين أساليب العمل في اللجان. إن رسالتهم المشتركة، المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل، التي تتضمن اقتراحات محددة لتبسيط أساليب العمل، قد اثبتت أنها كانت مفيدة للغاية في إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال. ونتطلع إلى مواصلة هذا العمل البنّاء جدا مع رؤساء اللجان الرئيسية خلال الدورة السبعين، وإلى إحاطاتهم الإعلامية التي سيقدمونها إلى الفريق العامل المخصص، في فصل الربيع.

وننوّه مع التقدير بالمناقشة البناءة بشأن أساليب عمل اللجنة الثانية، التي عقدت بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر. ويشجعنا الإقرار العام بالحاجة إلى أن تستجيب اللجنة الثانية بشكل شامل ومتماسك إلى مقترحات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت مؤخراً (القرار ١/٧٠). ونحن ندعم بالكامل جهود الرؤساء الجارية الرامية إلى جمع الأفكار واقتراح سبل المضي قدماً في هذا المسعى، تماشيا مع القرار ٣٢١/٦٩ المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونرحب بمبادرات مماثلة من رئيس اللجنة الثالثة خلال الدورة الحالية.

وبالرغم من أن كل لجنة من اللجان الرئيسية لها سلطتها على نظامها الداخلي، نحن نعتقد أن من شأن تبسيط وتوحيد القواعد أن يؤدي إلى عمل اكثر فعالية من جانب اللجان.

ونودُّ أن نؤكد أيضاً أهمية الاستفادة الكاملة من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الأمانة العامة. وقد كان للاستخدام الواسع لتلك الخدمات، بما فيها بوابة الاستخدام الموفر الورق، من قِبَل اللجان الرئيسية والدول الأعضاء على السواء تأثير إيجابي على أعمال الجمعية العامة أثناء الجزء الرئيسي من دورتها، حيث وفَّرت أيضاً كمية كبيرة من الموارد والطاقة والورق. وعلينا أن نواصل العمل في هذا الاتجاه.

وإننا نتطلع إلى قيام الأمين العام والرئيس – بما يشمل دوره بصفته رئيس المكتب – ورؤساء اللجان الرئيسية، بأدوار نشطة بالتشاور مع الدول الأعضاء لتعزيز التنسيق في وضع جداول الاجتماعات الرفيعة المستوى بهدف تحديد عددها وتوزيعها على مدار السنة على النحوِ الأمثل، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الحفاظ على سلامة المناقشة العامة. ونعتقد أنَّه يمكن للمكتب أن يؤدي دوراً مفيداً في تلك العملية.

ونودُّ أن نؤكد أيضاً أهمية تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة، بما فيها تلك المتعلقة بتنشيط أعمالها. وسيكون لتنفيذ القرارات تأثير إيجابي على سلطة الجمعية وكفاءتها. ومن الواضح أنَ تنشيط أعمال الجمعية العامة مسألة مترابطة مع مجمل الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة.

وعلى صعيد مهامَّ مكتب الرئيس، تبقى الجهود لتعزيز الذاكرة المؤسسية للمكتب ذات أهمية كبرى، وهي تفيدنا جميعاً. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن جهود تشجيع التعاون بين الرئيسين الحالي والمقبل للجمعية قد يثبت أنها مفيدة للغاية. وفي ضوء عبء العمل المتغير للجمعية، يلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التزاماً ثابتاً بتحديد وتنفيذ الترشيد والتحسين الممكنين في تعريف دور الرئيس. ومن شأن ذلك أن يدعم أعمال الجمعية العامة والأداء الفعال والكفء للمكتب. وتعزيز دور الرئيس وسلطته يستدعي أيضاً اتخاذ خطوات عملية لتعزيز موارد المكتب وقدرته على إنجاز مهامِّه بفعالية. وفي هذا الصدد، نرحب بالأفكار المبتكَرة التي تتناسب مع ضرورة ضبط الميزانية وشفافيتها.

إنَّ القرار ٣٢١/٦٩ يشجع رئيس أو رئيسة الجمعية العامة على الاستمرار في ممارسة تقديم إحاطات إعلامية للدول الأعضاء دورياً بشأن أنشطته أو أنشطتها، بما يشمل السفر الرسمي. ونحن نعتبر ذلك مصدراً قيِّماً للمعلومات وعملاً

هامّاً من أعمال الشفافية للدول الأعضاء. فرئيس الجمعية العامة يترأس الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة بعضويته العالمية، ويجب أن يجسد مكتبه الشفافية والمساءلة أمام جميع أصحاب المصلحة، وبخاصة لأنَّ الرئيس يمثِّل جميع الدول الأعضاء في الاجتماعات الرسمية وأثناء السفر الرسمي.

أخيراً، أود أن أؤكد على الدور الهامّ الذي يؤديه الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة وأن أؤكد للجميع أنَّ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء سيواصلان المشاركة البنَّاءة في عمل ذلك الفريق. ونحن نتطلع إلى استلام خطة عمل قريباً.

السيد راجا زايب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تضمُّ ١٠ دول أعضاء، هي: إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ميانمار وبلدي، ماليزيا. والرابطة تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وأود في البداية تهنئة السيد فلاديمير دروبنياك، الممثل الدائم لكرواتيا، والسيد ويلفريد إمفولا، الممثل الدائم لناميبيا، على إعادة تعيينهما رئيسَين مشاركَين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة أثناء الدورة السبعين. ونودُّ أيضاً الإعراب عن تقديرنا لدورهما القيادي في تيسير أعمال الفريق العام المخصص أثناء الدورة السابقة. والرابطة سعيدة بالتقدم المحرَز أثناء رئاستهما المشتركة، وبخاصة القرار ٣٢١/٦٩، الذي اتُخذ في ١١ أيلول/سبتمبر. ونُحيِّي أيضاً السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، على التزامه بالمضي قدُماً بتنشيط أعمال الجمعية.

أتاحت الذكرى السنوية السبعون لإنشاء الأمم المتحدة التي حلت مؤخرا فرصة لزيادة تدعيم وتنشيط الأمم المتحدة. ومن شأن تنشيط الأمم المتحدة جعلها أكثر فعالية وشفافية وشمولية. وستكون المنظمة عندئذٍ أفضل تجهيزاً لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وينبغي لنا جميعاً أن نعمل معاً لضمان أن تؤدي الجمعية العامة دورها بصفتها جهاز الأمم المتحدة التمثيلي الرئيسي للتداول وصنع السياسات. وسأسلط الضوء على عدة مسائل رئيسية تستحق دراسة خاصة أثناء الدورة السبعين.

أولاً، نرحب بالتأكيد مجدداً في القرار ٣٢١/٦٩ على أهمية ومزايا التفاعل المتواصل بين الأمم المتحدة والمحافل الإقليمية، ولا سيما الإعلان السياسي المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠١٥ (القرار ٢٧٧/٦٩).

وقد قطعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا أشواطاً كبيرة بوصفها منظمة إقليمية. وهذه السنة ذات أهمية خاصة لأنَّ الجماعة الاقتصادية التابعة لها سيتم إنشاؤها في أواخر العام. والرابطة تتطلع إلى تعزيز تفاعلها وتعاونها مع الأمم المتحدة لمعالجة القضايا ذات المصلحة والاهتمام المشترَكين. ونأمل أن تستمر متابعة التدابير أو الإجراءات الملموسة في هذا الاتجاه الهامِّ الذي حدَّدته الجمعية العامة.

ثانياً، ترحب الرابطة باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٠٧/٦٨ في عام ٢٠١٤ بشأن إجراء انتخابات الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل حوالي ستة أشهر من تولِّي الأعضاء المنتخَبين الجدد مسؤولياتهم. ونحن ندعم الممارسة الحالية لمجلس الأمن، المتمثِّلة في دعوة أعضائه المنتخَبين حديثاً إلى حضور بعض جلساته وأنشطته بصفة مراقبين قبل تولِّيهم مسؤولياتهم. ومن المؤكد أن ذلك سيتيح فرصاً ملائمة للأعضاء غير الدائمين المنتخَبين حديثاً لكي يستعدوا لفترة عضويتهم في المجلس.

ثالثاً، على صعيد اختيار وتعيين الأمين العام، تعتقد الرابطة أنَّ الاتفاق الذي تمَّ التوصُّل إليه في القرار ٣٢١/٦٩

ينبغي تنفيذه بإخلاص لضمان عملية اختيار شفافة وشاملة للجميع. ونحن ننضمُّ إلى الدول الأعضاء الأخرى في مطالبة رئيسَي الجمعية العامة ومجلس الأمن ببدء عملية تقديم طلبات الترشح لمنصب الأمين العام عبْر رسالة مشتركة موجَّهة إلى جميع الدول الأعضاء، تطلب تقديم مرشحين في الوقت المناسب. وبينما نسعى إلى انتخاب وتعيين الأمين العام المقبل في عام ٢٠١٦، تتطلع الرابطة إلى تلقّي وصف واضح للعملية برمَّتها، بما يشمل إطاراً زمنياً واضحاً لعملية الاختيار وجدولاً زمنياً للحوارات غير الرسمية بين الدول الأعضاء والمرشَّحين. ونطلب من رئيسَي الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يُعمِّما بصورة مشتركة أسماء الأفراد الذين تمَّت تسميتهم كمرشحين لمنصب الأمين العام بصورة متواصلة على جميع الدول الأعضاء.

ولمواصلة تعزيز المساءلة والشفافية، نشجِّع أيضاً عقد جلسات مفتوحة لمجلس الأمن، بما يشمل الاجتماعات بصيغة آريا، مع المرشحين المدرجة أسماؤهم في قائمة التصفية وتنظيم مجلس الأمن لجلسات إحاطة بشكل دوري بشأن سير عملية الترشيح.

وأخيرا وليس آخرا، نتطلع إلى تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة. ويسرنا أن القرار ٣٢١/٦٩ أكد على ضرورة أن يتوافر للمكتب، في حدود الموارد المتفق عليها، الملاك الوظيفي المُخصص له داخل الأمانة العامة. وسيكون هؤلاء الموظفون مسؤولين عن تنسيق الانتقال بين الرؤساء وإدارة التفاعل بين الرئيس والأمين العام والمحافظة على الذاكرة المؤسسية بطريقة حسنة التوقيت.

كما نشيد بالدول الأعضاء التي انتدبت موظفين من البعثات الخاصة بها لمساعدة وتعزيز مكتب الرئيس في الاضطلاع بولاياته. وتشارك رابطة أمم جنوب شرق آسيا الدول الأعضاء الأخرى تشجيع الانخراط المتواتر بين الرئيس المنتخب للجمعية العامة ومجلس الرؤساء. ويمكن للرؤساء المنتخبين الاستفادة من خبرات الرؤساء السابقين فيما يتعلق بأفضل الممارسات والدروس المستخلصة. ولزيادة تعزيز الذاكرة المؤسسية، نناشد رؤساء الجمعية العامة المنتهية ولايتهم أن يحيلوا إلى من يخلفهم موجزا لأعمالهم خلال فترات عملهم. كما نشجع على إجراء تبادلات منظمة وبناءة للتجارب بينهم خلال فترة الأشهر الثلاثة الانتقالية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على استمرار التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالعمل البناء مع الدول الأعضاء الأخرى في مداولات الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال دورة الجمعية السبعين. ونحن على ثقة بأننا، بالإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء، سنتمكن من التوصل إلى توافق للآراء وتحقيق نتائج ملموسة.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية. ويتألف الفريق الأقاليمي للمساءلة والاتساق والشفافية من ٢٥ من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل معا لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

ويود الفريق أن يشيد بجميع الدول الأعضاء على التزامها بعملية المفاوضات وعلى روح التوافق والمرونة التي أُبديت خلال المفاوضات بشأن القرار ٣٢١/٦٩ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، سفيري كرواتيا وناميبيا، على أعمالهما الممتازة وتفانيهما. ونود أن نشدد على أهمية التواصل الفعال والقوي بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين وعموم الدول الأعضاء خلال المفاوضات بشأن ذلك القرار. ويشعر فريق المساءلة والاتساق والشفافية بالسرور من نتائج ذلك القرار واتخاذه بتوافق الآراء في ١١ أيلول/سبتمبر، وهو ما أرسى أيضا عملية منظمة لاختيار الأمين العام المقبل.

وبطبيعة الحال، وعلى نحو ما ذكره رئيس الجمعية العامة السابق لدى اتخاذ القرار، فإن تنفيذ القرار أمر رئيسي. وعلى مدى الأعوام، شهدنا العديد من القرارات التي تتخذ ولا تنفذ بشأن مسألة اختيار الأمين العام المقبل. ويجب أن نغير ذلك. وكخطوة أولى، ينبغي توجيه رسالة مشتركة من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى جميع الدول الأعضاء بالدعوة إلى تقديم ترشيحات. ونأمل أن نتلقى مثل تلك الرسالة في الأسابيع المقبلة من أجل بدء العملية بأكملها قبل نهاية العام. وأُسندت إلى رئيس الجمعية العامة ولاية قوية من القرار ٣٢١/٦٩ بشأن تنشيط أعمال الجمعية كما حددت عناصر الرسالة في ذلك القرار. ونتطلع الآن إلى اضطلاع المجلس بدوره. وفي ذلك الصدد، شعرنا بالسرور لسماعنا عن المناقشة غير الرسمية التي عقدها مجلس الأمن في ظل رئاسة نيوزيلندا للمجلس في تموز/يوليه ونأمل أن تكون التحضيرات لتوجيه الرسالة جارية على قدم وساق في هذه اللحظة التي نتكلم فيها.

وفي إطار الصورة الأوسع، ينبغي أن يكون شاغلنا الرئيسي هو تقديم أفضل المرشحين والنظر فيهم على أساس معيار محدد للاختيار. ففي الفترة ١٩٤٥-١٩٤٦، قالت لجنة الأمم المتحدة التحضيرية أن الأمين العام، أكثر من أي أحد آخر، سيمثل الأمم المتحدة بأكملها. ونود أن نضمن أن تكون جميع الدول الأعضاء، فضلا عن المجتمع الدولي الواسع، مسؤولة عن سماع رؤى المرشحين وعن التفاعل مع هذه الرؤى.

وإضافة إلى ذلك، نرى أنه، بعد ٧٠ عاما، حان الوقت لنكون أكثر ابتكارا. ولذلك، نرى أنه ينبغي، في اتخاذ القرار النهائي، إيلاء الاعتبار اللازم للتوازن الجغرافي والجنساني المتساوي والمنصف. كما نتطلع إلى إجراء مناقشة وافية خلال هذه الدورة بشأن فترة عمل الأمين العام، بما في ذلك خيار عمله لفترة ولاية واحدة غير قابلة للتجديد.

السيد ياداف (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الهند في مناقشة اليوم. وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة.

وفي البداية، أود أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وأود أن أهنئ السيد ويلفرد إمفولا الممثل الدائم لناميبيا، والسيد فلاديمير درويباك الممثل الدائم لكرواتيا، على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة وأن أتمنى لهما كل النجاح في ذلك المسعى. فهما يستحقان تقديرنا العميق على الأعمال الجيدة التي اضطلعا بها خلال الدورة السابقة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، فإن مسألة إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، اكتست أهمية خاصة. ويجب أن نستجيب للنداء من أجل إصلاح الأمم المتحدة الذي وجهه عدد كبير من قادة العالم خلال المناقشة العامة الأخيرة المعقودة في بداية أعمال الدورة السبعين للجمعية.

وقال رئيس الجمعية العامة في البيان الذي أدلى به في المناقشة السنوية التي عقدها مجلس الأمن بشأن أساليب العمل في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر،

> ”سأكون مقصرا إن اختتمت بياني بدون التطرق إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن...وهي أكثر المواضيع التي خضعت للمناقشة داخل الأمم المتحدة وخارجها على مدى عقود عديدة. وكما شدد عدد كبير من قادة العالم خلال المناقشة العامة لهذه الدورة، فإن هذا الموضوع يتسم بأهمية أساسية للغالبية العظمى من الأعضاء.“ S/PV.7539، صفحة ٦)

ونلاحظ، مع الأسف، أن عدم فعالية مجلس الأمن قد أدت إلى خسائر بشرية هائلة في حروب ونزاعات لا يمكن للمجتمع الدولي تبريرها. وتتحدث الأرقام عن نفسها، ولا سيما الرقم الضخم لأكثر من ٦٠ مليون شخص الذين تضرروا جراء سوء أداء مجلس الأمن.

ونؤمن بضرورة الإصلاح العاجل والشامل للأمم المتحدة حتى تعكس المنظمة الحقائق الجيوسياسية الراهنة وتعزز قدرتها على التصدي للتحديات العابرة للحدود الوطنية المتزايدة تعقيدا وإلحاحا في عصرنا. وعلى الرغم من أننا سعدنا بأن القرار ٦٩/٣٢١، الذي اتخذ في ١١ أيلول/سبتمبر، سلط الضوء على بعض الخطوات الهامة المطلوبة في مشوارنا الجماعي نحو تنشيط الجمعية العامة، إلا أننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ما زال علينا فعل الكثير. وفي الوقت نفسه، من الضروري تنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا.

ونعتقد أنه لن يتم تمكين الجمعية العامة بمجرد تعزيز الإجراءات وتبسيط أساليب العمل. ولن يتم تمكينها ما لم يتم احترام مركزها، بوصفها الهيئة التداولية صانعة القرارات والتمثيلية الرئيسية للأمم المتحدة بموجب المادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة، نصا وروحا. ويتطلب ذلك أن تتولى الجمعية العامة الريادة في تحديد جدول الأعمال العالمي واستعادة مركزية الأمم المتحدة في صياغة النهج المتعددة الأطراف لحل المسائل العابرة للحدود الوطنية. وبصفة خاصة، يجب استعادة صدارة الأمم المتحدة في مسائل التنمية. وفي هذا الصدد نود طرح ثلاث نقاط.

أولا، من المهم جدا معالجة مسألة منع التعدي على ولاية الجمعية العامة وجعل مجلس الأمن أكثر احتراما لولايات الأجهزة الأخرى. فتعدي مجلس الأمن على المسائل التي تقع تقليديا في نطاق اختصاص الجمعية العامة مثير للقلق على نحو خاص. وعلاوة على ذلك، يظل عقد مناقشات مواضيعية بشأن القضايا التي تقع في الغالب ضمن اختصاص الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أمرا مثيرا للقلق أيضا. ويجب احترام التوازن بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، والحفاظ عليه.

ثانيا، إحدى أهم المسائل التي على الأمم المتحدة التعامل معها العام القادم هي اختيار الأمين العام المقبل. فهناك قدر كبير من المناقشة بشأن صلاحيات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الشأن. وفي صميم هذا النقاش، مسألة صلاحيات الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، في مقابل بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويتحدد هذا، إلى حد كبير، من خلال شيئ عادي كأساليب عمل المجلس.

ويؤيد وفد بلدي بشدة أن يقترح مجلس الأمن مرشحين أو أكثر على الجمعية الجمعية العامة للاختيار من بينهم. وعلى الرغم من أن الإعلانات الصادرة عن الجمعية لا تنص تحديدا على ذلك، إلا أنه ليس هناك أي عائق قانوني، في رأينا، يمنع مجلس الأمن من اتخاذ هذا الإجراء. ويجب إعطاء الجمعية العامة، بوصفها صوت المجتمع الدولي، دورا أكبر في اختيار الأمين العام المقبل. ويصب هذا في مصلحة منظومة الأمم المتحدة عموما وفي مصلحة صلاحيات الجمعية بصفة خاصة. ومن مصلحتنا الجماعية أن نختار الأنسب لمنصب المسؤول التنفيذي الأعلى للأمم المتحدة ونحن نبدأ تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)

ثالثا، على الجمعية العامة والكيانات الأخرى التي تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة تجسيد أفضل الممارسات في عملها اليومي. ويلزم ذلك مراجعة الطريقة التي تدير بها الجمعية أعمالها وتبني أفضل الممارسات. وفي رأينا تنبع صدارة الجمعية العامة من عالمية عضويتها وكذلك من التطبيق الصارم لمبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. ولذا فإن ملكية قرارات الجمعية العامة وأنشطتها، تنعكس في درجة مشاركة الدول الأعضاء.

وبالتالي، يجب أن تكون لدى الدول الأعضاء الإرادة السياسية لاتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز دور وسلطة الجمعية العامة.

وفي الختام، أعيد التأكيد على الحاجة إلى مناقشة التدابير الموضوعية التي من شأنها أن تعزز دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية صانعة القرارات والتمثيلية الرئيسية للمجتمع الدولي. ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي البناء ومشاركته في تلك الجهود.

السيدة ديغيوث لاو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد الوفد الكوبي البيان الشامل الذي أدلى به ممثل الجزائر في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ولكن علاوة على ذلك أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، نحن ممتنون للرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة على صياغة تقريرهما عن المسائل والجهود المبذولة لتعزيز عملية التنشيط خلال الدورة السابقة للجمعية. ونهنئهما كذلك على إعادة انتخابهما لقيادة الفريق العامل.

لن يكون هناك مطلقا إصلاح حقيقي للأمم المتحدة من دون تنشيط بعيد الأثر لأعمال الجمعية العامة، ولن يكون ذلك ممكنا، في رأينا، إلا بتعزيز طابع الهيئة الديمقراطي القائم على المشاركة الكاملة من خلال ممارسة الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة الكاملة للصلاحيات المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تستعيد الجمعية العامة وظائفها التداولية والمعاييرية والمختصة برسم السياسات، وفقا للصلاحيات المنصوص عليها في الميثاق وفي القرارات والإعلانات المتعددة التي اتفق عليها في الأمم المتحدة. ومن أجل ضمان استمرار ثقة المجتمع الدولي في الأمم المتحدة، فضلا عن شرعيتها، يجب على المنظمة أن تستجيب استجابة فعلية للمصالح الجماعية لدولها الأعضاء.

تكمن المشكلة الرئيسية للمنظمة في عدم تنفيذ كثير من القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة، والتي تشكل متنا معياريا مهما غالبا ما يظل خاملا، لأن تنفيذ القرارات يعتمد على الإرادة السياسية للدول التي لديها القدرة السياسية والعسكرية والاقتصادية لتطبيقها. وللأسف لم تسلم القرارات بشأن الموضوع الذي يهمنا اليوم من ذلك المصير. ويبقى مستوى تنفيذها محدودا للغاية.

وتشدد كوبا على الحاجة إلى تحقيق التوازن الملائم بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وتدعو إلى وقف التوجه المتنامي والخطير لمجلس الأمن نحو التدخل في مجال عمل الجمعية العامة.

ولا يمكن أن يكون تنشيط أعمال الجمعية العامة عملية بيروقراطية. وجاء في العبارات الحكيمة التي قالها الأب ميغيل ديسكوتو، ممثل جمهورية نيكاراغوا الشقيقة، في خطاب وداعه بصفته رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ”والتنشيط هو مسألة سياسية بدلا من كونها مسألة تقنية.“ (A/63/PV.105، صفحة ٣٧). ونأمل أن تؤدي عملية التنشيط إلى تعزيز التفاعل بين الأمانة العامة والجمعية العامة كي تتمكن الأمانة العامة من الوفاء على نحو أكثر فعالية بالولايات التي تحددها الدول الأعضاء.ونأمل أيضا أن تسفر العملية عن تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل للرئيس.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان).

ويجب على الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة أن يمارس – في إطار عمله – رقابة صارمة على تنفيذ قرارات الجمعية ذات الصلة، وأن يواصل الإشراف على قائمة جرد قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية، علاوة على تحديثها باستمرار. ولدينا الآن مجموعة كبيرة من التشريعات المتعلقة بتنشيط هذا الجهاز الرئيسي.

ونشيد بالتطورات التي حدثت في هذا الصدد، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

ولن تكون لدينا منظمة قادرة على الاستجابة بصورة فعالة لنظام العلاقات الدولية المعاصرة ما لم نكفل إصلاح المجلس، ونجعل من الجمعية العامة محفلا رئيسيا للمناقشات المتعددة الأطراف ومركزا للعمل.

وتود كوبا تأكيد التزامها مجددا بمواصلة المشاركة البناءة في الاجتماعات المقبلة للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر في وقت سابق بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونود أن نهنئ السفيرين إمفولا ودروبنياك على إعادة تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.ومن المناسب أيضا أن نشيد بنجاحهما أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية.

لقد واصلت الجمعية العامة العمل بجد على المهام المنوطة بها، واضطلعت بدور تاريخي ورائد في إعداد ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.ومن شأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) أن يضع الجمعية العامة في مركز صنع القرار.وقد حُدّدت بوضوح أدوار وولايات كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في ميثاق الأمم المتحدة.ويجب تفادي تغول أي هيئة منشأة بموجب الميثاق على صلاحيات الهيئات الأخرى. ويعطي الميثاق الجمعية العامة حيزا كبيرا للاضطلاع بدورها. وينبغي أن تستخدم الجمعية ذلك الحيز على النحو الأمثل. وعلى سبيل المثال، فإنها مُطالبة بالقيام بدور قيادي في حفظ السلام باستخدام الإمكانات الكاملة للجنتها الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت الجمعية بدور رائد في العديد من المجالات التي تراوحت من حقوق الإنسان إلى التنمية ثم إلى القانون الدولي.ومن شأن اللجوء عند الاقتضاء إلى آلية الاتحاد من أجل السلام أن يمكّن الجمعية من ترك أثر لا يمحى على السلم والأمن الدوليين.

وينبغي ألا يظل الاتصال المتبادل بين مجلس الأمن والجمعية العامة مجرد عملية رمزية شكلية فحسب، بل ينبغي أن يصبح مستمرا وحقيقيا. وقد اقترحنا عددا من الخطوات القصيرة التي من شأنها أن تحسّن ذلك الاتصال. أولا، ينبغي أن يضيف رئيسا الجمعية والمجلس موضوعا إلى اجتماعاتهما الشهرية الشكلية إلى حد كبير عبر مناقشة التعاون بينهما، استنادا إلى جدولي أعمال الهيئتين. وثانيا، ينبغي أن تكون التقارير السنوية للمجلس إلى الجمعية العامة ذات طابع تحليلي أكثر، وينبغي أن تسهم وجهات نظر الجمعية العامة في عمل المجلس.ولقد كانت الرسالة التي بعث بها رئيس الجمعية في العام الماضي استجابة لتقرير مجلس الأمن نقطة البداية على ذلك الطريق. ثالثا، ينبغي أن يخضع عمل المجلس إلى تدقيق وتقييم أفضل من قبل عموم الأعضاء. وأخيرا، ينبغي أن يعمل الفريق العامل المخصص، والمفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، بل الجمعية العامة نفسها، مع مجلس الأمن وفريقه العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، بهدف صقل وتحسين أساليب عمل المجلس لجعله أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة أمام عموم العضوية.

ويتيح لنا إصلاح مجلس الأمن الفرصة لتعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين باسم جميع الدول الأعضاء، وليس عوضا عنهم.وعليه، ينبغي أن يخضع المجلس للمساءلة أمام عموم الأعضاء في الجمعية العامة.وتتمثل الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تعزيز هذه المساءلة في زيادة عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس. وعلاوة على ذلك، يتعين على الجمعية العامة أيضا

أن تركز – في سياق تلك العملية – على زيادة التمثيل فضلا عن مسائل أخرى لا تقل أهمية عن ذلك كحق النقض وحجم المجلس وأساليب عمله، فضلا عن التمثيل الإقليمي.ولن تؤدي إضافة المزيد من الأعضاء الدائمين في المجلس إلا إلى تقويض الطابع التمثيلي ومبدأ المساءلة من خلال الديمقراطية.وينبغي أن نتّبع مبدأ تحقيق المصلحة القصوى لأكبر عدد من المستفيدين لكي نكفل تمثيل جميع الدول الأعضاء – الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم – على نحو مناسب وعادل في المجلس بعد إصلاحه على أساس التناوب وفترات العضوية الثابتة.وينبغي أن يعبّر إصلاح مجلس الأمن عن تطلعات ومصالح الجميع، وليس عن طموحات الأقلية فحسب.

وقد اكتست عملية اختيار وتعيين الأمين العام الجديد أهمية أكبر هذا العام.ومن شأن الشفافية والشمول والأخذ برأي الجمعية العامة أن تعزز مشروعية العملية والمكتب على حد سواء.وأحرزنا تقدما جيدا في هذه المسألة في العام الماضي ولا يزال يتعين علينا المضي قدما في ذلك الاتجاه.

ومن الأهمية بمكان تنفيذ القرارات ذات الصلة.ويتطلب هذا إبداء الإرادة السياسية من الدول الأعضاء فضلا عن توفير الموارد الكافية.ويجب تجنب التنفيذ الانتقائي للقرارات سواء كان بقصد أم خلاف ذلك.وينبغي – على النحو المبين في القرار ٢٣١/٦٩ – أن يحيط الأمين العام الدول الأعضاء علما عن حالة تنفيذ القرار.وينبغي مواصلة تحسين تحديث قائمة القرارات عن طريق إدراج المعلومات عن أسباب عدم التنفيذ والتأخير في التنفيذ.

وسيكون تنشيط أعمال الجمعية العامة وتنفيذ قراراتها على نحو مخلص بمثابة عامل حافز لقدرة الأمم المتحدة على حل المسائل الصعبة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.ونتطلع إلى إجراء مناقشة جوهرية وبناءة بشأن هذا الموضوع. وأؤكد للرئيسين المشاركين تعاوننا ودعمنا.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس على مبادرته المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة.فقد شدد في بيان قبوله للمنصب (انظر A/69/PV.94) وفي البيان الذي أدلى به عند افتتاح الدورة السبعين للجمعية (انظر A/70/PV.1) على أهمية تنشيط أعمال الجمعية العامة .وتتشاطر اليابان آراءه تماما.

لقد انقضت سبعون عاما منذ إنشاء الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى إصلاح مجلس الأمن، الذي توليه اليابان أولوية قصوى، فإن تنشيط أعمال الجمعية العامة يعدُّ عنصرا بالغ الأهمية في خطة الإصلاح.ويجب علينا إحراز تقدم مطرد نحو التوصل إلى نتائج واقعية وممكنة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

وقد تلقّينا، مع الشعور العميق بالصدمة والحزن، الأنباء عن إلقاء القبض على رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين،في وقت مبكر من تشرين الأول/أكتوبر من قبل السلطات في الولايات المتحدة.

ووفقاً لتقارير وسائط الإعلام، تلقى السيد آش مدفوعات من مقاول في ماكاو مستغلاً منصبه الرسمي. وأدت هذه الادعاءات الخطيرة التي لم يسبق لها مثيل إلى إلحاق ضرر شديد بمكانة الأمم المتحدة وسمعتها في جميع أنحاء العالم. وأنا أقول ذلك مع الأسف لأن السيد آش كان رئيساً شديد النشاط. وقد بذل جهوداً بغية النهوض بمسائل من قبيل تغير المناخ والتنمية المستدامة.

وكما ذكر الرئيس في المؤتمر الصحفي في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر، لا مكان للفساد في الأمم المتحدة أو في أي مكان آخر. ويشجعني كثيراً، باعتباره رئيس الجمعية العامة وقادماً من الدانمرك، البلد المصنّف باستمرار بالبلد الأكثر شفافية في العالم، أنه ملتزم التزاماً كاملاً باستعادة نزاهة ومصداقية الأمم المتحدة. وقبل مجيئي إلى هنا اليوم، أردت أن أطلب منه أن

يتشاطر معنا عدداً من التدابير التي يمكن النظر فيها بخصوص هذه المسألة. ولذلك فإن من دواعي سروري البالغ وتشجيعي سماع أنه اتخذ بالفعل خطوات ملموسة بشأن مدونة قواعد السلوك للرئيس.

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، كرر الأمين العام بان كي – مون رسالة مماثلة عن الفساد، وطلب من مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء تحقيق. ونرحب بإجراءاته العاجلة ونأمل أن يصدر تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية في أقرب وقت ممكن. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على الرسالة القوية جداً التي بعثها هذا الصباح بشأن هذه المسألة. واستناداً إلى مقترحات الرئيس ومدخلات الأمين العام، أود من الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، في الدورات المقبلة، النظر في الكيفية التي يمكن بها إدارة مكتب رئيس الجمعية العامة.

وقد ذكرتنا هذه الحالة بأن تدفق الأموال من وإلى مكتب رئيس الجمعية العامة ليس شفافاً تماماً. وعلى وجه الخصوص، ليست لدينا أي معلومات بشأن الكيفية التي يمكن بها استخدام التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء والمصادر الخاصة. إن شفافية تدفق الأموال ينبغي أن تكون إحدى النقاط التي ينظر فيها الفريق العامل.

وفيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ترحب اليابان باتخاذ القرار ٣٢١/٦٩، الذي كان ثمرة مفاوضات طويلة وشاقة. وأود أن أتقدم بخالص الشكر إلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص خلال الدورة السابقة – الممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا – على توليهما الرئاسة. ونرحب بتعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل للدورة الحالية، ونتطلع إلى تعاون وثيق معهما مرة أخرى.

لقد حققنا الكثير في الدورة السابقة، ويمكننا في هذه المرحلة التركيز على التنفيذ المطرد لهذا القرار الجوهري ومعالجة المسائل التي أرجئت إلى الدورة الحالية. وفيما يتعلق باختيار الأمين العام، يطلب القرار إلى رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يقوما بتعميم رسالة مشتركة تتضمن وصفاً للعملية برمتها ودعوة المرشحين إلى التقدّم في الوقت المناسب. ويحدونا الأمل في أن تصدر هذه الرسالة في أقرب فرصة ممكنة.

وفي الدورة السابقة، اقتُرحت فكرة تغيير الطريقة الحالية في اختيار الأمين العام بتشجيع مجلس الأمن على التوصية بأكثر من مرشح إلى الجمعية العامة وقد جرت مناقشتها مناقشة مكثفة. ومن منظور الشفافية، نرى أن أهم نقطة هي ضمان مساءلة مجلس الأمن في اختياره لأحد المرشحين. وعلينا اختيار أفضل المرشحين لمنصب الأمين العام، والذي يفي بأعلى مستويات الكفاءة والمقدرة والنزاهة. ومن المستصوب أن تكون لدينا أوسع مجموعة ممكنة من المرشحين، بمن في ذلك النساء. وفي هذا الصدد، تؤيد اليابان الفقرة ٣٨ من القرار ٣٢١/٦٩، التي تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في أمر تقديم النساء كمرشحات لمنصب الأمين العام.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، انتخبت اليابان لعضوية مجلس الأمن بوصفها عضواً غير دائم، بدعم من الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. وأشكرهم مرة أخرى على دعمهم. ومنذ انتخابنا، كان لدينا شهران ونصف الشهر قبل الانضمام إلى المجلس في ١ كانون الثاني/يناير. وعلى الرغم من أنها ستكون المرة الحادية عشرة التي تحظى فيها اليابان بشرف العمل في المجلس، وهي المرة الثانية لي، أرى أن شهرين ونصف الشهر هي فترة زمنية قصيرة للغاية للتحضير لعضوية المجلس. وأعتقد أن المقرر الوارد في القرار ٣٠٧/٦٨ لتغيير مواعيد انتخاب الأعضاء الجدد في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى حزيران/يونيه سيحقق الهدف المنشود من منح الأعضاء الجدد مزيداً من الوقت للتحضير من أجل عضويتهم.

وكان لدى الجمعية العامة هذا العام ١٧٣ بندعلى جدول الأعمال للنظر فيه. وأعتقد أن من الواضح أن تبسيط جدول

الأعمال أصبح مسألة ملحة. ومن أجل تجنب الازدواجية، يمكن أن يعاد النظر في بعض بنود جدول الأعمال – للجنة الثانية، على سبيل المثال – ودمجها في ضوء الطبيعة الشاملة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجديدة (القرار ١/٧٠). وقد قدمت اليابان بالفعل هذا الاقتراح إلى مكتب اللجنة الثانية. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز الانضباط والعدل في مجال إدارة هذه الهيئة لا يزال موضوع هاماً للمناقشة. وفي هذا الصدد، أودّ أن أدلي بنقطة: أعتقد أنه عندما يقدم ممثل إحدى الدول الأعضاء بياناً باسم مجموعة ما، فإن على ممثلي الدول الأعضاء الذين ينتمون إلى تلك المجموعة والذين يودون أن يتكلموا بصفتهم الوطنية أن يفعلوا ذلك، من حيث المبدأ، بعد أن يكون المتكلمون من جميع البلدان الذين لديهم بيانات وطنية ولا ترتبط بلدانهم بمجموعة من المجموعات قد تكلموا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن اليابان تقف على أهبة الاستعداد لدعم رئيس الجمعية العامة والإسهام على نحو بنّاء في المناقشات بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، بهدف زيادة تعزيز الفعالية والشفافية في الأمم المتحدة.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): ينضم وفد بلدي إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة اليوم وفي تهنئة السفير دروبنياك، ممثل كرواتيا، والسفير إمفولا، ممثل ناميبيا، على إعادة تعيينهما بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في الدورة السبعين.

وتؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثلا كل من الجزائر وماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على الترتيب.

لقد أحرز تقدم على جبهات متعددة منذ إدراج بند مخصص في جدول الأعمال بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، والذي كان للمرة الأولى في الدورة السادسة والأربعين للجمعية في عام ١٩٩١، وأدت المداولات بشأن هذه المسألة إلى إدخال عدد من الممارسات في الجمعية العامة ترمي إلى تعزيز فعالية الجمعية في أداء دورها وفي الوفاء بولايتها.

وإن ترشيد جدول أعمال الجمعية وإعادة تنظيمه تحت عناوين مواضيعية قد منحه المزيد من التركيز.

إن تحسين أساليب العمل والتعجيل بانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة من بين نتائج المداولات التي مكنت الجمعية العامة من بلوغ أهمية أكبر. وقد أظهرت ممارسة عقد أعضاء الجمعية العامة مناقشات رفيعة المستوى بشأن التحديات البالغة الأهمية للسلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي كيف يمكن للجمعية تطوير قدر أكبر من التفاهم المشترك بشأن التحديات المشتركة وكيف يمكن للدول الأعضاء نشر حكمتها الجماعية وخبراتها من أجل خير البشرية جمعاء. لقد عزز هذا أهمية الجمعية العامة.

وقد انتقل القرار الأخير بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، القرار ٣٢١/٦٩، مرة أخرى بأعمال تنشيط الجمعية العامة إلى مستوى أعلى. كما أنه يمهد الطريق نحو تعاون أوثق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولا سيما بشأن اختيار وتعيين الأمين العام المقبل. غير أن وفد بلدي لديه شعور قوي بضرورة القيام بالمزيد لتمكين الجمعية من القيام بدورها ومسؤولياتها، على النحو المتوخى بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يقترح النقاط الإضافية التالية على سبيل تعزيز سعينا المشترك لجعل الجمعية العامة أكثر نشاطا. أولا، يجب كفالة التنفيذ الكامل للقرار ٣٢١/٦٩، مع التركيز بقدر أكبر على عملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل. يحتاج التعاون بين الجمعية والمجلس إلى المزيد من التعزيز في التعامل مع هذه المسألة وإلى توسيع نطاقه ليشمل المجالات

الأخرى ذات الصلة بطريقة أكثر جدوى، وفقا لمجالات اختصاص كل من هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة.

ثانيا، ينبغي أن تركز المداولات المقبلة بقدر أكبر على تعزيز المشاورات بين الجمعية والمنظمات الإقليمية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. يقر الميثاق عن حق بدور المنظمات الإقليمية. ويمكن لها أن توفر منظورات ورؤى وحكمة إقليمية مفيدة، فضلا عن المساهمة بإيجابية في عمل الجمعية العامة والأمم المتحدة ككل. ومن الضروري مواصلة استكشاف آلية أكثر فعالية للتشاور بين الجمعية والمنظمات الإقليمية.

ثالثا، لا بد من تعزيز دور الجمعية العامة في مجال السلم والأمن الدوليين تمشيا مع مهامها وصلاحياتها. وينبغي أن تتولى القيادة في معالجة مسائل منع نشوب النزاعات، والنهوض بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والبحث عن الحلول السياسية للصراعات، بما في ذلك من خلال تحسين هيكل حفظ السلام وبناء السلام. ونعتقد أيضا أنه، بعد بداية تستحق الثناء، يمكن للجمعية أن تفعل أكثر من ذلك بكثير في مجالات مثل الإرهاب من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، تشريد السكان، الحوار بين الثقافات، وتعزيز التعايش بين الشعوب والنهوض بالتقاليد والممارسات الديمقراطية.

وإندونيسيا، من جانبها، ستواصل اقتراح ودعم السبل العملية لتنشيط الجمعية حتى تلبي، بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية وصانعة القرار والهيئة التمثيلية في الأمم المتحدة، على نحو أفضل توقعات مواطني العالم اليوم.

السيد لاسو مندوثا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يود وفد إكوادور أن يبدأ بالإعراب عن امتنانه للممثلين الدائمين لكل من كرواتيا وناميبيا، السفير إمفولا والسفير دروبنياك، على الترتيب، وفريقيهما على ما تحليا به من حكمة فائقة وكفاءة وصبر في الطريقة التي قادا بها عمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونود أيضا أن نهنئ الرئيس على قراره إعادة تعيين السفير إمفولا والسفير دروبنياك كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص. هذا من شأنه ضمان استمرار مناقشاتنا ومداولاتنا من الدورة السابقة.

ومما لا شك فيه أنه مع اتخاذ القرار ٣٢١/٦٩ في أيلول/سبتمبر بتوافق الآراء، فقد تمكنا من إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. واعترفنا مرة أخرى بعمل البعثات الدائمة في سياق فعالية الجمعية العامة، وأعدنا النظر في مسألة عقد اجتماع غير رسمي للجمعية العامة لتحليل سبل تحسين التنسيق بين البعثات والأمانة العامة. ونحن مقتنعون بأننا في الأشهر المقبلة، سنتمكن من عقد ذلك الاجتماع الهام.

ولقد فتحنا أيضا قناة تتعرف الأمانة العامة عبرها على العقبات التي تواجهها الدول عند تنفيذ القرارات بإشراك الأمانة العامة. وقد شجعنا رؤساء اللجان الرئيسية وأعضاء مكاتبها على تحسين المشاورات مع الدول الأعضاء بهدف تحسين عملهم وأكدنا أيضا على أهمية احترام الموعد المحدد مسبقا لافتتاح المناقشة العامة السنوية، وفقا للمعايير التي حددتها الجمعية العامة نفسها. وقد طلبنا أيضا تقريرا من الأمين العام فيما يتعلق بالتوزيع الجنساني والخلفيات الإقليمية للرؤساء التنفيذيين وأعضاء فريق الإدارة العليا في المنظمة. هذا موضوع ذو أهمية خاصة بالنسبة لوفدي، ونحن ننتظر إصدار التقرير الذي نعتزم دراسته، بهدف تقديم مقترحات محددة.

ومن المؤكد أن المسألة التي أثارت القدر الأكبر من الاهتمام، لأسباب واضحة، تتعلق باختيار وتعيين الأمين العام المقبل. وفي القرار ٣٢١/٦٩، أكدنا مجددا على ضرورة التطبيق الكامل للمادة ١٤١ من النظام الداخلي للجمعية العامة عند تعيين الأمين العام، إذ أن هذا من شأنه أن يمكننا من تجنب أي نوع من التلقائية عندما تمارس الجمعية اختصاصها الحصري،

وفقا للميثاق، المتمثل في تعيين المسؤول الإداري الأول في الأمانة العامة. وأدخلنا أيضا عناصر تساعد على الشفافية في عملية اختيار وتعيين الأمين العام. وهي تشمل التنسيق بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن وقت تقديم قائمة المرشحين وإحاطة الدول الأعضاء علما بالأسماء المدرجة في تلك القائمة. وعلاوة على ذلك، جرى التخطيط لعقد اجتماعات غير رسمية بين الجمعية العامة وهؤلاء المرشحين.

ويود وفدي أن يسترعي الانتباه إلى الفقرة ٣٨ من القرار ٣٢١/٦٩، التي تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في أمر تقديم النساء كمرشحات لمنصب الأمين العام. وبالنظر إلى أن عددا من البلدان يشغل أو شغل منصب رئيس الدولة أو رئيس الحكومة فيها امرأة، فقد حان الوقت لأن تنضم الأمم المتحدة إليها عن طريق تعيين إمرأة في منصب الأمين العام. ويجب أن تقترن التدابير الهامة المتعلقة بالشفافية بمعايير أخرى تهدف إلى إعادة تأكيد الدور النشط الذي يتعين على الجمعية العامة أن تضطلع به في عملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل، وفقا للمادة ٩٧ من الميثاق. لذلك، من المهم بصفة خاصة بالنسبة لوفد بلدي أن نواصل، عملا بالفقرة ٤٤ من القرار ٣٢١/٦٩، خلال الدورة الحالية مناقشة عدة قضايا واتخاذ قرارات بشأنها منها، على سبيل المثال، العدد الأمثل للمرشحين الذي ينبغي للجمعية العامة أن تقدمه إلى مجلس الأمن أو مدة ولاية الأمين العام.

وبطبيعة الحال، نحن ملتزمون بمناقشة تلك المسائل وتبادل الآراء بشأنها، بهدف تحديد سبل إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اختيار وتعيين الأمين العام، بما في ذلك الأمين العام المقبل، الذي يُفضل أن يكون إمرأة. كان هدف وفدنا، أثناء عضويته في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ولا يزال هو إعادة التأكيد على حقوق الجمعية العامة وصلاحياتها، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، كونها الجهاز العالمي والأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة، الذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. وسوف نتمسك بهذا الموقف، مع الأخذ في الاعتبار بأن أمامنا طريقا طويلا قبل تحقيق الأهداف المبينة. ويقف وفدي على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم دعمه إلى رئيس الجمعية العامة.

السيد جاو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وعلى مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية، بذلت الأمم المتحدة باستمرار جهودا لحفظ السلام والأمن الدوليين ودفع عجلة التنمية وتحقيق الرخاء في العالم وتعزيز التنسيق والتعاون بين جميع البلدان. وشهدت الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية بذل الدول الأعضاء لجهود استكشافية وعملية لحماية السلام وبناء وطن وتحقيق التعاون. وفي مرحلة الانطلاق التاريخية الجديدة هذه، ينبغي لنا أن نواصل التدبر في الكيفية التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة الاضطلاع بدور أكبر في النهوض بالبشرية خلال القرن الحادي والعشرين بحيث تتمكن المنظمة من خدمة شعوب الأمم المتحدة بشكل أفضل.

إن الجمعية العامة تضم ١٩٣ دولة عضوا، وهي أكثر هيئات الأمم المتحدة المنشأة عملا بالميثاق عالمية تمثيلا. كما أنها الهيئة الرئيسية للتداول بشأن السياسات. وخلال الدورة السبعين للجمعية العامة، يمكننا أن نبني على الماضي ونستعد للمستقبل، وهي تكتسي أهمية كبيرة. وتمثل فرصة هامة للأمم المتحدة لاستعادة مكانتها ولكي تبدأ بداية جديدة. كما يجب على الدول الأعضاء العمل معا لتنشيط الجمعية العامة عن طريق بث دينامية جديدة في أعمالها خلال هذه الدورة، وذلك بهدف مواصلة تعزيز وتحسين كفاءة الأمم المتحدة وفعاليتها. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد ما يلي:

أولا، يجب علينا أن ننفذ بشكل شامل نتائج مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة بهدف تعزيز التقدم في جميع مجالات عمل الجمعية العامة. وقد عقدت الأمم المتحدة سلسلة من

مؤتمرات القمة في مجالات التنمية والسلام والأمن وقضايا المرأة. وحققت جميع تلك المؤتمرات نتائج إيجابية. وينبغي أن تركز دورة الجمعية هذه على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، ودفع الجمعية إلى مستوى أعلى من الإنجاز.

ثانيا، يجب علينا الوفاء الكامل بمهام الجمعية العامة المتعلقة بالمداولات السياسية والاستمرار في تحسين أعمال الجمعية. إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن بوسع الجمعية العامة مناقشة أية مسألة أو أمر في نطاق الميثاق وتقديم توصيات. وينبغي للجمعية، وفقا لأحكام الميثاق، تحسين تقاسم أعباء العمل والتنسيق مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع استمرار كل هيئة في تعظيم مزاياها الخاصة، كل في مجاله، مع تعزيز التنسيق والتعاون في الوقت نفسه لتحقيق التآزر.

وتنشيط الجمعية العامة أمر يصب في المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء، وهو جهد تدعمه الصين بشدة. وتحيط الصين علما بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة لتعزيز دور وسلطة الجمعية وتحسين أساليب عملها. وترحب الصين بإعادة تعيين الممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص. ونأمل أن تتبع جميع الأطراف، في إطار الفريق العامل، مبادئ التشاور الديمقراطي والتقدم تدريجيا من المسائل السهلة إلى الأكثر صعوبة، وذلك لإحراز تقدم مطرد في تنفيذ القرار ٣٢١/٦٩. وستعمل الصين مع البلدان الأخرى في إطار جهود مشتركة لتحقيق تقدم إيجابي بشأن المسألة المهمة المتعلقة بتنشيط عمل الجمعية العامة.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة توجيه الشكر إلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، الممثل الدائم لكرواتيا، السفير فلاديمير دروبنياك، والممثل الدائم لناميبيا، السفير ويلفريد إمفولا. فقد مكنت إسهاماتهما المهمة في تنشيط الجمعية العامة وإدارتهما غير المتحيزة لمفاوضات الفريق العامل المخصص خلال العام المنقضي الدول الأعضاء من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار، كانت له آثار إيجابية واسعة النطاق على عمل الجمعية. ونحن سعداء للغاية بعودتهما إلى رئاسة الفريق هذا العام.

ناقش الفريق العامل المخصص خلال الدورة التاسعة والستين العديد من المسائل ذات الأهمية القصوى لفعالية الجمعية العامة حيث شكلت عملية اختيار الأمين العام أولوية بديهية بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء. ورحبت الولايات المتحدة بالفرصة المتاحة للعمل بشكل بناء مع الأعضاء الآخرين لزيادة المشاركة والتواصل فيما يخص هذه العملية. وقد توصلنا خلال العام المنقضي إلى توافق آراء بشأن القرار ٣٢١/٦٩، والذي سيشكل أساسا قويا للتنشيط، وهو ينطوي على نتائج هامة وملموسة، لا سيما بشأن عملية الاختيار.

إن اختيار أمين عام جديد يمثل دائما فترة مثيرة بالنسبة للمنظمة. وفي رأينا، يعبر القرار ٣٢١/٦٩ عن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للعمل معا بصورة بناءة للتعامل مع عملية الاختيار، بما يتفق مع التوجيهات الواضحة والمباشرة المنصوص عليها في المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى النظر بعناية في ترشيحات جميع المرشحين خلال الأشهر المقبلة.

وإذ نمضي قدما، تعتقد الولايات المتحدة أنه يجب علينا إعادة تركيز جهودنا على زيادة كفاءة وفعالية الجمعية العامة وشفافيتها. ويجب علينا تبسيط وتحديد أولويات جدول الأعمال، مع التركيز على استبعاد المواضيع التي عفا عليها الزمن لإتاحة مزيد من الوقت لتناول المسائل الملحة التي تستدعي اهتمامنا بشدة.

ويجب علينا أيضا أن نسعى إلى تحسين الممارسات وأساليب العمل في اللجان الرئيسية. وينبغي أن تكون هذه المسألة في مقدمة أولويات الفريق العامل المخصص، حيث

أنها جوانب ملموسة للتنشيط من شأنها أن تؤدي إلى إدخال تحسينات حقيقية على عمل الجمعية. ونحن ندرك أنه يتعين أيضا إيلاء الاهتمام لجوانب أخرى في عمل المنظمة، مثل أساليب عمل مجلس الأمن. وتلك مواضيع هامة، لكننا لا نعتقد أنه ينبغي أن تكون محور التركيز الرئيسي لجهود الفريق العامل المخصص، ولا سيما فيما يتعلق بأساليب العمل وغيرها من المسائل التي تدخل ضمن اختصاص المجلس. إن الميثاق يوضح العلاقة المتساوية بين الهيئتين، والتي ينبغي احترامها.

والولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالعمل المتعدد الأطراف وبجعل منظومة الأمم المتحدة قوية. ونحن نتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء، فيما نواصل النظر في أفضل الخيارات المتاحة لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بعقد جلسة الجمعية العامة اليوم بشأن تنشيط عملها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا على إعادة تعيينهما في منصبي الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونشيد بعملهما في هذين المنصبين خلال الدورة التاسعة والستين.

ونعرب عن تأييدنا للمبادرات الواقعية الهادفة إلى زيادة فعالية أعمال الجمعية العامة، والتي يمكن بلوغها إلى حد كبير عن طريق تحسين أساليب عمل الجمعية وإعادة تنظيم جدول أعمالها، المُثقل بالمواضيع حاليا. ونحن نعتقد أنه من الضروري مواصلة تناول بعض بنود جدول الأعمال كل سنتين أو ثلاث سنوات، واستبعاد البنود التي لم تعد ذات صلة.

ونؤيد اقتراح تغيير تاريخ انعقاد الأسبوع الرفيع المستوى من المناقشة العامة، وذلك لأن رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية الموجودين في نيويورك يكون لديهم بالفعل جدول عمل يومي حافل بالمناسبات الثنائية.

وينبغي أن نحد خلال تلك الفترة من عدد المناسبات الرفيعة المستوى ولا بد من توزيع بقية المناسبات بالتساوي على الفترة الكاملة لدورة الجمعية. وفي ذلك الصدد، نرحب بخطة رئيس الجمعية العامة لإجراء عدة مناقشات مواضيعية رفيعة المستوى بشأن بنود جدول الأعمال الهامة في أيار/مايو المقبل. وبالطبع، لا بد أن تستند أي مبادرة للإصلاح على الاحترام الصارم لصلاحيات الأجهزة الرئيسية المعنية في الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إن انتخاب الأمين العام الجديد بات قريبا ونأمل أن يجري في ظل الالتزام الصارم بأحكام الميثاق، التي تنص على أن الأمين العام تعينه الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن. ويتبقى أن نرى كيف سيستخدم المرشحون لمنصب الأمين العام المنبر الذي توفره الجمعية أثناء الحملة الانتخابية. ونعتقد أن العملية ينبغي ألا تغطي على العمل الموضوعي الذي تضطلع به الجمعية العامة. ويظل أفضل شكل للتفاعل بين المرشحين والدول الأعضاء من خلال المجموعات الإقليمية.

وهناك جانب آخر. لعلنا نتذكر جميعا أنه في أحد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، هناك طلب بأنه ينبغي لمجلس الأمن تقديم اسم مرشح واحد فقط إلى الجمعية. لكن روسيا لا تستبعد إمكانية أن يوصي المجلس بأكثر من مرشح. ولا ينبغي أن تشكل هذه الصيغة أي صعوبة بالنسبة للعمل الذي يجب أن يضطلع به أعضاء مجلس الأمن.

ولدى مناقشة المسائل التي تتعلق بتنشيط الجمعية العامة، استمعنا إلى النقد الموجه إلى مجلس الأمن بدعوى تعديه على اختصاصات الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة. ونحن نتشاطر ذلك الشاغل. ويعلم زملاؤنا في مجلس الأمن جيدا أننا نتحلى بضبط النفس فيما يتعلق بالمبادرات التي تجر مجلس الأمن إلى معالجة مسائل ذات طابع عام. ونعتقد أن المجلس ينبغي أن يقتصر على مناقشة القضايا التي تخص البلدان وعلى المجالات

التي يمكنه، ويجب عليه، أن يتخذ قرارات عملية بشأنها. وفي الواقع، لقد منعنا للتو محاولات داخل المجلس لمناقشة إحدى المسائل المتعلقة بخطة التنمية المستدامة، حيث نعتقد أن القيام بذلك سيكون مثالاً واضحا على التعدي على اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ونعتقد أنه على رئيس الجمعية العامة في مثل هذه الحالات أن يمارس اختصاصات ذلك الجهاز.

ونلاحظ أن مجلس الأمن كثيرا ما يعقد مناقشات مفتوحة تحظى باهتمام العديد من الدول الأعضاء ولا تتناول المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وكثيراً ما نشعر بأن الجمعية العامة قد أُدمجت في مجلس الأمن. ونعتقد أن المناقشات بشأن هذه المسائل ينبغي أن تجري في الجمعية العامة، حيث يمكن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التكلم على قدم المساواة، مما يعطي زخما أكبر لتنشيط الجمعية العامة.

السيدة ميخيا فيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الرئيس على قيادته وأن أهنئ الممثلين الدائمين لكل من كرواتيا وناميبيا على التقدم التاريخي في القرار ٣٢١/٦٩ الذي صدر مؤخرا بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. ويؤكد إقرار تعيينهما ميسرين مشاركين إيماننا بإمكانية إحراز تقدم كبير وملموس يُنتظر تحقيقه وثقتنا في أنه يمكن تحقيق نتائج إيجابية عندما تعمل الدول الأعضاء من أجل بلوغ الهدف المشترك المتمثل في تحسين هذه المنظمة بكفاءة مع الالتزام بالأخلاقيات والشفافية.

تؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر في وقت سابق بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن القرار ٣٢١/٦٩ يعزز الجوانب الأساسية الأربعة المتعلقة بالجهاز التداولي الرئيسي للأمم المتحدة: دوره وسلطته وفعاليته وكفاءته. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أعمال الجمعية العامة فيما يتعلق بترشيح واختيار وتعيين الشخص الذي سيخلف الأمين العام بان كي – مون في نهاية عام ٢٠١٦ بطريقة شفافة وشاملة للجميع في ظل تغييرات تشمل أولاً، تعميم رسالة مشتركة من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن، وهو ما أصر عليه العديد من الوفود؛ ثانيا، وضع جدول زمني للعملية؛ ثالثا، إعداد قائمة بأسماء المرشحين وسيرهم الذاتية وهو ما من شأنه تمكين جميع الدول الأعضاء من تحليل خبرات وخصال كل منهم؛ رابعا، عقد جلسات استماع، رسمية منها وغير رسمية، في الجمعية العامة بحيث يتسنى لجميع الدول الأعضاء دون استثناء، كبيرها وصغيرها، أن تتفاعل مع المرشحين وتخبر المبادئ الأساسية لأية عملية ديمقراطية، وهي التغييرات التي جرى إدماجها الآن في عملية الانتخاب في الأمم المتحدة.

والعنصر الخامس ذو الأهمية القصوى بالنسبة لوفد بلدي هو أنه، للمرة الأولى في تاريخ المنظمة البالغ ٧٠ عاما، يتم إدراج دعوة إلى تقديم مرشحات لشغل أعلى منصب دبلوماسي على الصعيد العالمي، الأمر الذي يمثل مساهمة حقيقية من جانب الأمم المتحدة في إعلاء المبادئ التي تناضل من أجلها في السنوات الأخيرة، كما أشار الرئيس ليكتوفت نفسه في بيانه صباح اليوم. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالمبادرة، التي انضم إليها حتى الآن ٥٠ بلدا لإنشاء مجموعة أصدقاء تناصر ترشيح امرأة لمنصب الأمين العام المقبل، والتي دفع إليها الإيمان بأننا بعد ١١ شهرا سنصنع تاريخا.

إن الإنجازات من قبيل تلك الواردة في القرار ٣٢١/٦٩ المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، مهمة بالتأكيد ولكنها لا تعني أن العمل لتعزيز الجهاز التداولي الرئيسي للأمم المتحدة قد تحقق بالكامل. وكما شدد كل من الرئيس والأمين العام، فإن المهام التي لا يزال يتعين إنجازها وعلينا أن نحرز تقدما بشأنها خلال هذه الدورة تشمل زيادة التعاون والتكامل بين الأجهزة وتعظيم كفاءة استخدام الموارد. وثمة حاجة إلى تحقيق التمثيل العادل والتوزيع الجغرافي داخل الأمم المتحدة، ومن الضروري تحسين كل من أساليب العمل والمساءلة على صعيد مختلف

الهياكل التي تتكون منها المنظومة لجعلها أكثر كفاءة، وأيضا أكثر شفافية ومصداقية وشرعية، من أجل الاستجابة للتحديات الماثلة في جداول أعمال التنمية والأمن وحقوق الإنسان.

وتعتقد كولومبيا اعتقادا راسخا أن هذه الخطوات من شأنها أن تمكننا من تنشيط الجمعية العامة لتصبح أكثر قدرة على الوفاء بالولاية التي عهدت إليها بها الدول الأعضاء والمتمثلة في أن تعزز، على أساس من الاحترام، مبدأ المساواة في الحقوق والسلام العالمي في أوساط الدول.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر في وقت سابق بالنيابة عن حركة عدم الانحياز تأييدا تاما.

وأشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن بندي جدول الأعمال ١١٩ و ١٢٠. ويسرني أيضا تعيين الممثلين الدائمين لكل من كرواتيا وناميبيا رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وأهنئهما على الإنجازات الرائعة خلال الدورة السابقة، وأؤكد لهم دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه في تناول المهام الجليلة التي تنتظرنا هذا العام.

وبالنظر إلى الدور المحوري الذي تضطلع به الجمعية العامة باعتبارها الجهاز التداولي التمثيلي وصانع القرار الرئيسي في الأمم المتحدة، ترى مصر أن تنشيط أعمال الجمعية العامة يشكّل جزءا لا يتجزأ من الجهود المبذولة على نطاق أوسع لتعزيز المنظمة بأسرها.ولا ريب أن تحسين كفاءة وفعالية الجمعية يمثّل خطوة أساسية نحو جعل المنظمة أكثر ديمقراطية وشمولا وقدرة على الاضطلاع بمسؤولياتها بطريقة فعالة على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.وإن من الأهمية بمكان ضمان تنفيذ قراراتها، بما في ذلك ما يتعلق منها بتنشيط أعمالها بغية تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها.وفي هذا السياق، ترحب مصر باتخاذ القرار ٢٣١/٦٩ وتشدد على أهمية التنفيذ الكامل لجميع أحكامه.

وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلها الفريق العامل المخصص، أُدخلت تحسينات هامة على أساليب عمل الجمعية العامة، وخاصة انتخاب أعضاء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت مبكر قبل ستة أشهر من تولي مسؤولياتهم. وقد تم هذا في الدورة الحالية للجمعية العامة بهدف تمكينهم من الاستعداد الكافي لتولي مهامهم الجديدة. وهناك ضرورة لمواصلة تحسين أساليب عمل الجمعية، وخصوصا في لجانها الرئيسية، لضمان القيام بعبء عملها الذي يشهد ازديادا مطردا وإدارته بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية. وفي المقام الأول، هناك حاجة إلى تمكين مكتب الرئيس من تنفيذ مهامه الصعبة بتوفير ما يكفي من الموارد والموظفين لذلك الغرض .

وتواجه الأمم المتحدة اليوم تحديات هائلة تشمل مكافحة الإرهاب وصون السلام وتحقيق التنمية المستدامة والتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات.ويقتضي التصدي لها تعزيز التعاون بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة عبر تعزيز العلاقات فيما بينها على نحو تكاملي ومتبادل، مع احترام التوازن بين مهام وولايات كل منها على النحو المكرس في الميثاق.

وقد أكدت المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7539)، وبحضور ومشاركة رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رغبة عموم العضوية في تعزيز التعاون بين هذه الأجهزة لضمان اتّباع نهج أكثر شمولا لدعم صون السلام وإقامة روابط أقوى بين الركائز الثلاث لأعمال الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، ترحب مصر باعتماد مجلس الأمن بيانه الرئاسي الأول من نوعه (S/PRST/2015/19) الذي يولي اهتماما تاما لأساليب عمله، وقد شدد فيه المجلس على أهمية زيادة التنسيق والتعاون والتفاعل بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

أخيرا، أود أن أتناول مسألة تعيين الأمين العام الجديد. وترى مصر أن القرار التاريخي ٢٣١/٦٩، الذي اُعتمد بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر، يمهد الطريق لعملية اختيار شفافة تستند إلى الكفاءة ويمكن التنبؤ بها.ويعالج القرار بعض العيوب المتعددة التي ربما تكون قد أثرت سلبا على عملية الاختيار على مدى الـ ٧٠ عاما الماضية.وتتمثل مسؤوليتنا الجماعية الآن في التأكد من تنفيذه بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.وندرك أن بعض الجوانب البالغة الأهمية لهذه العملية ما تزال خاضعة للمزيد من النظر فيها خلال الدورة الحالية.ويحدونا الأمل في أن تساعد روح التفاهم والتراضي نفسها التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٣١/٦٩ بتوافق الآراء على توجيه عملنا في المرحلة التالية.

وتعتزم مصر، بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، وعبر عضويتها في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، مواصلة بذل أقصى الجهود الرامية إلى ضمان شمول تلك العملية وشفافيتها وديمقراطيتها، فضلا عن كفالة الاستماع إلى أصوات جميع الأعضاء والأخذ بها على النحو الواجب في جميع مراحل العملية.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر في وقت سابق باسم حركة عدم الانحياز.

وأود أن أهنئ الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، على المسائل المواضيعية الأربعة التي أثارها خلال هذه الدورة السبعين.ونرحب بإعادة تعيين سفيري ناميبيا وكرواتيا لتولي مهام القيادة.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا اعتقاده الراسخ بأن الجمعية العامة هي الجهاز التداولي التمثيلي وصانع القرار الرئيسي في الأمم المتحدة، وأن مسؤوليتنا، بصفتنا الدول الأعضاء، تتمثل في كفالة استمرار فعالية الجمعية العامة وقدرتها على تلبية احتياجات السكان الذين نُعنى بخدمتهم.

وعليه، فإن من الملائم، بل ينبغي أن تناقش الجمعية العامة في دورتها السبعين هذه – وعبر الفريق العامل المخصص – مرة أخرى المسألة الهامة المتمثلة في اختيار وتعيين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين بعزم متجدد.

وتؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما الدعوة شبه العالمية من قبل عموم الأعضاء، والتي أعربت عنها العديد من المجموعات، بما في ذلك حركة عدم الانحياز، إلى أن تختلف عملية تعيين الأمين العام المقبل أخيرا عن تلك العملية العتيقة المنشأة بموجب القرار ١١ (د – ١) الصادر عام ١٩٤٦. وقد حان الوقت لأن تعيّن المنظمة الأكثر تمثيلا في العالم كبير موظفيها الإداريين عبر عملية شفافة وشاملة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمعايير الاختيار الموضوعة مسبقا، فضلا عن المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي.ولن يتسنى ذلك إلا إذا كانت عملية اختيار الأمين العام وتعيينه أكثر تنظيما وأن تبدأ بالدعوة إلى تقديم طلبات الترشيح.

وفي عصرنا الحديث هذا،تكتسي الأحكام المتعلقة بمثل هذا التعيين أهمية بالغة لضمان اختيار أفضل المرشحين لهذا المنصب، مع إمكانية مساءلة الأمين العام أمام الجمعية العامة وليس أمام القلة المختارة فحسب.وندعو، تحقيقا لهذه الغاية، إلى توجيه رسالة مشتركة من جانب رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن تفيد بالإعلان رسميا عن بدء عملية الاختيار عن طريق وصف عملية الاختيار نفسها ودعوة المرشحين بغرض تقديمهم في الوقت المناسب.وتمثل قائمة معايير الاختيار شرطا أساسيا، بما في ذلك القدرات القيادية والإدارية التي لا شك فيها، فضلا عن التمتع بالخبرة الواسعة في مجال العلاقات الدولية والمهارات في مجالات الدبلوماسية والاتصال وتعدد اللغات.

ونطلب إلى رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن مواصلة تحديث السِيَر الذاتية للمرشحين المحتملين، وأن يتيح المرشحون الفرصة لإجراء حوار غير رسمي بينهم وعموم العضوية في

المنظمة على نطاق أوسع.وقبل كل شيء، فإن هناك حاجة ماسة إلى تعيين أمين عام يجسد أعلى معايير الفعالية والكفاءة والنزاهة والالتزام القوي بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن قيم المنظمة وأهدافها.

ويتيح هذا العام، الذي يصادف الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فرصة مواتية للدول الأعضاء لتنشيط أعمال المنظمة بأسرها، إلى جانب مواصلة جهودنا الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة.ويجب تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وأساليب عملها لأجل استعادة مكانها الصحيح في قلب نظام الحوكمة العالمية.وبالإضافة إلى التأكيد على المسائل المتعلقة بمراعاة المزيد من الشفافية والشمول، تشاطر جنوب أفريقيا الاعتقاد الراسخ لدى العديد من الدول الأعضاء بأنه ينبغي أن يكون للجمعية العامة دور بارز في جميع المسائل ذات الأهمية البالغة، بما في ذلك عمليتا اختيار وتعيين الأمين العام الجديد اللتان تتجاوزان مجرد البصم على اختيار القلة المختارة من الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولا نشاطر الرأي الذي أعربت عنه أقلية صغيرة من الدول بأنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة مناقشة مسألة اختيار وتعيين الأمين العام المقبل. وفي هذا الصدد، تعرب جنوب أفريقيا عن أملها في أن تؤدي مناقشة مجلس الأمن إلى مشاركة كاملة مع الجمعية العامة. أما الاهتمام الواسع النطاق بهذه المسألة والحماس الذي طالما أثيرت به في الفريق العامل المخصص في السنوات الأخيرة فيشهد على حقيقة أن المسألة ملحة. ونحن على ثقة بأن الحاجة الملحة لمناقشاتنا ستترجم إلى عملية أكثر ديمقراطية. وينبغي أن تنطوي هذه العملية الديمقراطية على إمعان النظر في أسماء عدة مرشحين لمنصب الأمين العام، فضلا عن النظر بجدية في تحديد ولاية واحدة لمن سيتم تعيينه في المرة المقبلة.

ويتطلع وفد بلدي إلى مواصلة المناقشة الثرية خلال هذه الدورة بشأن هذه المسألة والقضايا المواضيعية الرئيسية الثلاث الأخرى، وهي: تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، وتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، وتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة.

السيد رحمة الله (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه الكبير إلى الممثلين الدائمين لكل من كرواتيا وناميبيا على اضطلاعهما بفعالية بعمل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الماضية. ونؤكد لهما على دعمنا الكامل في مساعيهما خلال الدورة الحالية.

إن الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة تدعو لأن تكون الجمعية العامة فعالة بقدر كبير بوصفها الهيئة التداولية والتمثيلية وصانعة السياسات الرئيسية في الأمم المتحدة. ونحن نواجه مسائل وأولويات جديدة تتطلب كفاءة في أساليب العمل ونهجا جديدة. ويتعين على الجمعية العامة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تلبية احتياجات جميع الدول واهتماماتها، ولا سيما تلك الدول المندرجة في الفئات الضعيفة، مثل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية. ويود وفد بلدي أن يقدم بعض النقاط للنظر فيها.

إن الجمعية العامة، نظرا لعضويتها الشاملة، ينبغي أن تتمكن من تقديم منظورات جديدة محسنة لمسائل السلام والأمن التي يمكن أن تضيف قيمة إلى عمل مجلس الأمن، بوجود هيئتين تعملان بتعاون وثيق بحيث لا تتنافسان، بل تكمل إحداهما الأخرى. ورغم أن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة، يمكنها أن تيسر سرعة الاستجابة للتحديات وكفايتها.

وينبغي للجمعية العامة بعد تنشيطها أن تكون قادرة على مواجهة التحديات الخطيرة المعاصرة التي تفرضها الحروب والنزاعات. وينبغي أن تكون مهمتنا الرئيسية في القرن الحادي والعشرين هي تنفيذ استراتيجية من شأنها القضاء التام على الحروب وأسبابها وما تفرضه من تهديدات. ولهذا الغرض،

اقترح الرئيس نور سلطان نزاربايف، رئيس كازاخستان، في المناقشة العامة للدورة السبعين (انظر A/70/PV.13) أنه بحلول مئوية الأمم المتحدة في عام ٢٠٤٥، ينبغي أن يكون قد تم الاتفاق على خطة لمبادرة استراتيجية عالمية لتمهيد السبيل إلى إقامة عالم خال تماما من النزاعات، وتوفير شروط عادلة لجميع الدول تحقق المساواة في الوصول إلى الهياكل الأساسية والموارد والأسواق في العالم، والمحافظة على المساءلة الشاملة عن التنمية البشرية.

اليوم، وإذ أصبح السلام، والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين ضرورات قصوى، يتعين أن دراسة وتنظيم وتسلسل جدول أعمال الجمعية العامة على نحو جيد لتحقيق أفضل النتائج. ومن شأن هذا التحديد الواضح أيضا تعزيز سلطة الجمعية ومكانتها. وفي حين نحاول الحفاظ على مبدأ توافق الآراء، ينبغي لنا أن نتجنب القرارات الضعيفة وأن نركز المناقشات على الجوهر بدلا من العملية. وفي سعينا إلى الإدماج والتكامل، يجب أن نضمن أن تؤدي بنا النتائج إلى بلوغ مستوى جديد في كل مرة. ويجب إيلاء الاهتمام الواجب لجميع قرارات الجمعية العامة، بحيث تنفذ على النحو الصحيح وفي الوقت المناسب وبطريقة شاملة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تبسيط جدول أعمال الجمعية العامة بغية تجنب الازدواجية وليتيح لنا التركيز على الاستفادة مما لدينا من وقت وجهد وموارد على النحو الصحيح في تناول المشاكل الأساسية. لذا، فمن الواضح أن عملية النظر كل سنتين وثلاث سنوات في دورات القرارات، وتواتر بنود جدول الأعمال ينبغي أن تجري بطريقة مناسبة ومتوازنة.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية التعاون الوثيق من جانب الجمعية العامة مع الأمانة العامة لأغراض التنسيق الداخلي، وتحقيق المزيد من الترشيد، وتبسيط جدول الأعمال لتفادي الازدواجية مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يجب النظر بجدية في وضع الجدول الزمني للأحداث الرفيعة المستوى، من حيث العدد والتوزيع على مدار السنة على السواء، وذلك من أجل ضمان أعلى مستوى من المشاركة، واستعراض المقترحات، ورصد نتائجها ونجاحها.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية الذاكرة المؤسسية الشاملة للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تحد القيود المالية من كفاءة الجمعية وطاقات الرئيس. ولذلك، يؤيد وفد بلدي الدعوة إلى تخصيص المزيد من الأموال من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتقدم الأمانة العامة دعم أكبر للرئيس.

ونرى أن عملية الإصلاح ينبغي أن تشمل جميع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. وإلى جانب جهودنا المشتركة الرامية إلى زيادة فعالية الجمعية العامة، يكتسي تحقيق الاستفادة المثلى من كيانات الأمم المتحدة الأخرى نفس القدر من الأهمية. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترح رئيس كازاخستان أيضا تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس عالمي للتنمية، الأمر الذي يوحد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، ويتم تكليفه بأن يصبح هيئة تنظيمية اقتصادية عالمية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على اهتمام بلدي بدعم بذل جهود جديدة والمشاركة في الأعمال الخاصة بتنشيط الجمعية العامة، وعلى استعداده لذلك.

السيد ينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب كثيرا بالرسالة المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الموجهة من رئيس الجمعية العامة لإبلاغ الدول الأعضاء بإعادة تعيين الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونرى أنها تشكل اعترافا بعملهما الممتاز خلال الدورة السابقة، والذي توج باتخاذ القرار ٣٢١/٦٩

الذي يمثل حجر الزاوية. كما أنا دليل واضح على الالتزام القوي من جانب رئيس الجمعية العامة بتعزيز المزيد من التطورات الإيجابية بشأن المسألة. ومن دواعي سروري العظيم أن أهنئ السفير فلاديمير دروبنياك، الممثل الدائم لكرواتيا، والسفير ويلفريد إمفولا، الممثل الدائم لناميبيا، على إعادة تعيينهما. وأود أن أؤكد لهما على تعاون وفد بلدي الكامل.

وغني عن القول إن رومانيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وأود الآن الإدلاء ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا نقدر غاية التقدير الدعوة التي وجهها رئيس الجمعية العامة لعقد اثنتين من المناقشات السنوية الهامة بالتزامن. وكما سمعنا في بيانات عديدة تم الإدلاء بها يوم الجمعة في إطار البند ١٢١ من جدول الأعمال بشأن إصلاح مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة (انظر A/70/PV.43 و A/70/PV.44). ويمكن النظر في العمليتين باعتبارهما متكاملتين وتعزز كل منهما الأخرى. ونشاطر الرأي القائل بأن عملية تكييف هيئات الأمم المتحدة يجب أن تكفل أن تصبح المنظومة بأسرها مناسبة للغرض وملتزمة بالعمل، عملا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت مؤخرا (القرار ١/٧٠).

وأود اليوم أن أشير إلى اثنين من الجوانب الملموسة التي نوقشت في إطار بنود هذه الخطة، وهما: أساليب العمل، واختيار الأمين العام الجديد وتعيينه. وقد شهدنا على مدى العامين الماضيين إحراز تقدم كبير في جعل الأنشطة التي تضطلع بها الجمعية العامة أكثر كفاءة وتمشيا مع التطورات الأخيرة.

ومع ذلك، نعتقد أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل الاستمرار في ترشيد جدول الأعمال. وفي ذلك السياق، يعرب وفد بلدي عن تقديره للعمل والاقتراح المقدّم من فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

وعلى غرار دعوة الاتحاد الأوروبي إلى دراسة أعمق لإمكانية مناقشة البنود أو اتخاذ القرارات على مدى فترة أطول، أود أن أوجه الانتباه إلى أن رومانيا وألمانيا قد شرعتا بالفعل في هذه المسألة، بما في ذلك مشروع قرار اللجنة الأولى المعنون ”المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية“ (A/C.1/70/L.17). وندعو الدول الأخرى أيضاً إلى التفكير في هذه الإمكانية، لا سيما وأنه لوحظ أن العديد من المسائل الجديدة بدأت تنشأ من خطة عام ٢٠٣٠.

والجانب الثاني الذي أود أن أؤكد عليه هو الأهمية التي توليها رومانيا للعملية – والتي نأمل أن تبدأ قريباً – لاختيار الأمين العام المقبل. وقد سرّنا أن نرى الطريقة البنّاءة التي عملت بها الوفود لاتخاذ القرار ٣٢١/٦٩ بتوافق في الآراء، ولا سيما الأحكام المحددة والملموسة بشأن هذه المسألة. ويحدونا أمل قوي في أن تُنفّذ جميعها بحيث تصبح العملية شفافة ويمكن التنبؤ بها وجامعة بصورة أكبر. ونتطلع إلى المزيد من الخطوات، مثل الرسالة المشتركة لرئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن، والاستكمال الدائم لقائمة المرشحين، وتنظيم الاجتماعات مع المرشحين، مع التقيد التام بطبيعة الحال بأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت، ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إيلاء اهتمام خاص للحقيقة المتمثلة في أن المنظمة، أثناء ٧٠ سنة من وجودها، لم يكن على رأسها أبدا ممثل من أوروبا الشرقية. ونرى أن الوقت قد حان لتصحيح ذلك الظلم التاريخي. وتتمتّع الدول الأعضاء من مجموعة دول أوروبا الشرقية بنفس الإمكانات الكبيرة للنجاح في الوفاء بالولاية الصعبة للأمين العام التي يتمتع بها ممثلو المجموعات الجغرافية الأخرى الذين عهد لهم بهذا الشرف والمسؤولية.

السيد موينيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على عقد

هذه المناقشة المشتركة السنوية الهامة للبندين ١١٩ و ١٢٠ من جدول الأعمال. ونشكر الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة ونثني عليه للتفاني والقيادة المستمرة، اللتين يسّرتا اتخاذ القرار ٣٢١/٦٩، الذي ستنفّذ أحكامه التي يُحتفى بها خلال الدورة الحالية.

ونؤيد تماماً البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في وقت سابق، ونودّ أن ندلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

أولاً، نود أن نكرر الإعراب عن اهتمامنا الشديد بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وهذه الهيئة الرئيسية التداولية التقريرية للسياسات والتمثيلية للأمم المتحدة تتمتع بإمكانات ضخمة ودور أكبر للقيام به في السنة السبعين من وجودها. وعلى هذا النحو، فإن العمل من أجل تعزيز دورها وسلطتها وأساليب عملها يجب أن تكون جزءاً من عملية إصلاح الأمم المتحدة.

ثانياً، نرحب بروح تعددية الأطراف التي لا تخبو والتي تتجلى من خلال اعتماد قرارات هذه الهيئة ولجانها الرئيسية. وعلى الرغم من الترحيب بتلك النتائج، التي مرّ بعضها بعملية مضنية، نود أن نشدد على أهمية التنفيذ في الوقت المناسب من جميع الأطراف المعنية. ونلاحظ أن عدم التنفيذ لن يؤدي إلا إلى تقويض سلطة هذا الجهاز الهام ومصداقيته وأعضائه. وعليه، فمن الضروري أن نسعى إلى تحسين النوع لا الكم؛ وتعزيز ثقافة المساءلة لا الإفلات من العقاب؛ وإيجاد السبل الكفيلة بترشيد ورصد تنفيذ تلك القرارات.

ثالثاً، نود أن نؤكد على أهمية التعاون بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بطريقة متكاملة يعزز بعضها بعضاً، مع التقيد بولاية كل منها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ونرحب باستمرار التفاعل مع التقارير السنوية وتقديمها من جانب مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة إلى الجمعية العامة. ونود أن نرى تحسيناً نوعياً لتلك التقارير، لا سيما جوانبها التحليلية. ونلاحظ بارتياح كبير استمرار التفاعل بين الجمعية العامة والمحافل والمنظمات الدولية والإقليمية، فضلاً عن المجتمع المدني، حسب الاقتضاء. إن التشاور مع الجهات صاحبة المصلحة قبل العمليات الحكومية الدولية يستحق الإشادة حقاً ويوضح الشراكات التي علينا أن نقيمها من أجل التغلب على التحديات المعقدة في وقتنا الحاضر.

رابعاً، نرحب بالأحكام المفيدة للقرار ٣٢١/٦٩ المتعلق باختيار الأمين العام المقبل فيما يتعلق بإصدار الرسالة المشتركة من رئيس الجمعية العامة ومجلس الأمن لالتماس المرشحين لهذا المنصب؛ ونشر قائمة بأسماء المرشحين؛ وعقد جلسات غير رسمية مع المرشحين المهتمين. ونعتقد أننا بعد عقدين من الدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سنشهد مشاركة مرشحات ذوات كفاءة، ونأمل أن يتم انتخاب أول امرأة لمنصب الأمين العام. وبالنسبة لتنزانيا، سيكون حدوث تطور من هذا القبيل إنجازاً يتناسب مع الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، ويمكن أن يكون بمثابة بشير بتحقيق المزيد من الإصلاح، بما في ذلك مجلس الأمن.

وأخيراً وليس آخراً، نؤيد النداءات لتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. ويمكننا بالتأكيد أن نفعل المزيد من أجل تعزيز الذاكرة المؤسسية للمكتب، بما في ذلك بحث خيار تخصيص موظفين مكرّسين من الأمانة العامة لتكميل وتعزيز الموظفين من الدول الأعضاء، وهي مسألة مكلفة لا يمكن للعديد من البلدان النامية أن تتحملها. وفي هذا الصدد، يجب أن نستعرض الاعتماد المخصص في الميزانية لمكتب الرئيس بهدف ضمان موارد كافية ويمكن التنبؤ بها للمكتب. إن الفشل ليس خياراً. فالمخاطر هائلة جداً. ويجب أن نسعى إلى الحفاظ على سلطة ومصداقية ونزاهة مكتب الرئيس.

السيد أداموف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يؤيد وفد جمهورية بيلاروس البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر في وقت

سابق بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا للجزائر لصياغتها وتعزيزها المنهجيين والمتسقين لمواقف الحركة باعتبارها إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة.

ويؤيد وفد بلدي بالكامل المقرر الذي اتخذه رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين بتمديد الرئاسة المشتركة للممثلين الدائمين لناميبيا وكرواتيا في الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونشير إلى أن القرار ٣٢١/٦٩، الذي وضع في إطار رئاستهما، يتضمن العديد من العناصر المهمة والحسنة التوقيت، بما في ذلك تحقيق إمكانية التوصل إلى مقرر بشأن المسائل الأخرى في هذه الدورة.

تعتقد بيلاروسيا اعتقادا راسخا أن الخبرة القيمة المتراكمة التي اكتسبها الرئيسان المشاركان على مدى العام الماضي ستمكنهما من تحقيق المزيد من النجاح الباهر.

وفي رأينا، إن المناقشة المشتركة بشأن بندي جدول الأعمال – ”تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ”و“ تنشيط أعمال الجمعية العامة“ – هي مناقشة رمزية. ومهما بلغت دقة صياغة القرار ٣٢١/٦٩، فإن الأمر متروك لنا كليا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نحدد ما إذا كان القرار سيكون بمثابة حافز لتحقيق التغييرات الملحة اللازمة في عمل المنظمة أو إنه سينضم إلى القائمة الشهيرة لقرارات الجمعية غير المنفذة بعد.

ونحن نثني على الجهود الرامية إلى استعادة إجراءات انتخاب الأمين العام على النحو المتوخى في النظام الداخلي للجمعية العامة. ويعتقد وفد بيلاروسيا أن من الأهمية بمكان، وللمرة الأولى منذ عدة اعوام، ضمان عدم حرمان أية دولة صغيرة كانت أم كبيرة، من فرصة حقيقية للتعبير عن رأيها، بشأن ترشيحات الأمين العام.

ويأمل وفد بلدي أيضا أن يرى حوارا مفتوحا وذا مغزى مع قيادة الأمانة العامة بشأن المسائل المتعلقة بالعمل اليومي للمنظمة. إن عدد المسائل المعلقة وتنظيم العمل اللازم لمعالجتها يتطلبان أن تتخذ الجمعية إجراءات، على نحو ما ينص عليه القرار ٣٢١/٦٩. وهذا قد يبدو غير مهم إذا أخذنا بعين الإعتبار التحديات والمشاكل التي تواجه منظمتنا، لكن السياق العام وتنظيم عملنا الجماعي، وفي نهاية المطاف فعاليته، يعتمدان تحديداً على هذه التفاصيل. ونحن عازمون على مواصلة جهودنا المركزة والبناءة بهدف تنشيط أعمال الجمعية العامة في المستقبل.

السيد سوبرال دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد مناقشة البندين اليوم، التي تتيح لنا فرصة مناقشة المسائل المتصلة مباشرة بالأداء السليم لمنظمتنا وشرعيتها. ونحن ممتنون له على تعليقاته الأولية بشأن البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية اليوم وعلى البيان الذي أدلى به الأمين العام بان كي – مون. أود أيضا أن أثني على اعادة تعيين السفير فلاديمير دروبنياك، الممثل الدائم لكرواتيا، والسفير ويلفريد إمفولا، الممثل الدائم لناميبيا، رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، خلال الدورة السبعين للجمعية.

ونحن نؤيد الجهود المبذولة لتبسيط جدول أعمال وأساليب عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. ونحن نؤيد أيضا تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، الذي ينبغي أن يُزوَّد بالموارد الكافية من الميزانية العادية للمنظمة. ونرحب بعرض الرئيس اليوم لمدونة قواعد السلوك خاصته بشأن النزاهة، والحيادية، والشفافية، والمساءلة، والكفاءة المهنية، والفعالية، الرامية إلى تعزيز الذاكرة المؤسسية. أن النظر في قرارات الجمعية العامة هام للغاية. ومن الضروري تحديد وإزالة القيود المفروضة على تنفيذها. وفي هذا الصدد، نشجع الفريق العامل المخصص على مواصلة استعراض وتحديث قائمة قرارات الجمعية العامة بشأن التنشيط.

هناك توافق آراء واسع النطاق بشأن ضرورة أن تكون عملية إختيار الأمين العام المقبل أكثر شفافية وشمولية وديمقراطية. وتتشاطر الدول الأعضاء والمجتمع المدني هذا الرأي. وأطلقت منظمات مهمة، مثل منظمتي الشيوخ وقائد واحد يمثل ٧ بلايين نسمة، حملات توعية ناجحة في الآونة الأخيرة بشأن هذه المسألة. وأدخل القرار ٣٢١/٦٩ تحسينات كبيرة على عملية الاختيار. وسوف تبدأ برسالة مشتركة من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن، موجهة إلى جميع الدول الأعضاء، يطلبان فيها تقديم طلبات الترشيح للمنصب، ونحن نتطلع إلى الإسراع بإصدار هذه الرسالة. ويُتوقع من المرشحين أن يشاركوا في حوارات غير رسمية وفي اجتماعات مع الدول الأعضاء؛ وستكون المعايير والمؤهلات الموضوعية مطلوبة؛ وستنظر الدول الأعضاء في أمر تقديم نساء كمرشحات.

ومن بين تلك التغييرات، فإن الأكثر جذرية هو تنظيم حوارات غير الرسمية واجتماعات تتيح لجميع الدول الأعضاء فرصة التفاعل مع المرشحين والاستماع إلى مقترحاتهم. إن الدعوة إلى تقديم النساء كمرشحات هي خطوة أخرى هامة إلى الأمام. ويمكن النظر ايضاً في طرق أخرى لمعالجة المسألة الجنسانية. وإحدى هذه الطرق هي كفالة أن الامين العام ونائب الأمين العام هما من جنسين مختلفين. وطريقة أخرى قد تكون التأكد من أن الأمين العام المقبل ملتزم تماما بتمكين المرأة. والاجتماعات، المذكورة آنفا، مع الدول الأعضاء يمكن أن تشكل مناسبة هامة لاختبار وثائق تفويض المرشحين بشأن هذه المسألة.

ويجب أن نضع في اعتبارنا، أنه لاختيار أفضل المرشحين، من الضروري مراعاة العصر الذي نعيش فيه، واللحظة المحددة التي تمر بها الأمم المتحدة. ومن بين أركان هذه المنظمة الثلاثة – السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان – ربّما يولّد ركن السلام والأمن العجز الأكثر وضوحاً في مصداقية الأمم المتحدة. وقد زودنا إنشاء مجلس حقوق الإنسان ووضع أهداف التنمية المستدامة بخارطة طريق للركنين الآخرين. ولكن يواجه ركن السلام والأمن تحديات حيوية، سواء فيما يتعلق بالموضوعية أو بالحوكمة. وينبغي للأمين العام القادم أن يكون قادراً على توفير القيادة في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي له أو لها دعم السبل القائمة على المزيد من المشاركة والديمقراطية لمعالجة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، وذلك من أجل زيادة كفاءة جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وعلى الرغم من أن القرار ٣٢١/٦٩ سيكون أساسياً لتعزيز دور الجمعية العامة في اختيار الأمين العام المقبل، فإنه كان بإمكانه أن يتناول جوانب أخرى من عملية الاختيار التي ستستمر في ضمان اهتمامنا. الجانب الأول يتعلق باحتمال إرسال مجلس الأمن لأكثر من اسم واحد لكي تنظر الجمعية العامة في تلك الأسماء. وقد تكون عملية الاختيار أكثر ديمقراطية إذا ما كان أمام الجمعية العامة أكثر من مجرد الموافقة على مرشح أو رفضه. وكما اقترح الأمين العام السابق كوفي عنان، يمكن أن يبعث مجلس الأمن بقائمة من مرشحين ثلاثة لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

وثانيا، بند هام آخر تمت مناقشته في إطار تنشيط أعمال الجمعية العامة وهو البند المتعلق بعملية تعيين الرؤساء التنفيذيين الآخرين في المنظمة، بمن فيهم، نائب الأمين العام، ووكلاء الأمين العام، وينبغي إجراء هذه العملية ايضاً بمزيد من الشفافية والشمول. وممارسة تخصيص بعض الوظائف لبلدان محددة تثير تساؤلات مشروعة. وتنص المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على أنه ينبغي في استخدام موظفي الأمانة العامة أن يراعى في المكان الأول ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاءة والنزاهة.

وتنص المادة نفسها على أنه يتعين على الأمين العام تعيين موظفي الأمانة العامة طبقا للوائح التي تضعها الجمعية العامة. وينبغي للجمعية أن تمارس هذه الصلاحية للتأكد أن هذه

التعيينات تخضع للمزيد من المعايير الشفافة، وجرت على أساس الجدارة.

هناك طلب متزايد من جانب الدول الأعضاء والمجتمع المدني لمزيد من الشفافية والمساءلة في الأمم المتحدة. إن نفس الزخم الذي يدفع الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها الرامية إلى اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السبعين، يظهر اليوم من خلال الدعم الواسع النطاق لجمعية عامة أكثر ديمقراطية وتنشيطا وشمولا، تمارس دورها بشكل كامل، بما في ذلك بشأن مسائل من قبيل اختيار الأمين العام.

السيد نيازاليف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. وهذا الحدث يتيح فرصة فريدة لإعادة تأكيد التزامنا بتعزيز دور الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن ننتهز هذه الفرصة ليس فقط للإشارة إلى أوجه القصور والنجاحات التي حققتها أعمال الجمعية العامة على مدى ٧٠ عاما مضت، وإنما أيضا لإعداد مشاريع قرارات جديدة ترمي إلى تعزيز دور الجمعية وسلطتها تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية ذات الصلة.

وترى جمهورية قيرغيزستان أنه ينبغي للجمعية العامة، بوصفها الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، أن تؤدي دورا قياديا في حل مسائل السلام والأمن. ومناقشة ووضع توصيات بشأن المشاكل الإنسانية، والاجتماعية – الاقتصادية، والثقافية، والبيئية؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتوطيد العلاقات الودية بين الدول. وفي هذا الصدد، تدعو جمهورية قيرغيزستان إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز دورها وسلطتها وفعاليتها وأنشطتها.

وترحب جمهورية قيرغيزستان بالجهود المضطلع بها في الدورة التاسعة والستين لتحسين أعمال الجمعية العامة. وقبل كل شيء، نرحب باتخاذ القرار ٣٢١/٦٩ بالإجماع في ١١ أيلول/سبتمبر، المعنون ”تنشيط أعمال الجمعية العامة.“ ونحن نؤيد تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/69/1007). وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص، الممثلين الدائمين لكل من كرواتيا وناميبيا على عملهما النشط والمثمر أثناء الدورة التاسعة والستين، وأهنئهما على تعيينهما في هذين المنصبين خلال الدورة الحالية. وسنناقش، تحت قيادتهما، أربع مسائل رئيسية هي: دور الجمعية العامة وسلطتها؛ وأساليب عمل الجمعية؛ واختيار وتعيين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين في إطار منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة.

إن إنشاء الصفحات الشبكية المتعددة اللغات المكرسة لهذا الموضوع على الموقع الشبكي للأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية كان مفيدا جدا وجاء في الوقت المناسب. وينبغي إيلاء اهتمام كبير للمقترحات الرامية إلى تحسين أساليب عمل اللجان الرئيسية للجمعية العامة، والمقدمة من رؤساء اللجان الرئيسية خلال الاجتماع المواضيعي الذي عقد في ١٤ نيسان/أبريل للفريق العامل المخصص.

ففي السنوات الأخيرة، أنجز الكثير في سبيل تحسين أعمال الجمعية العامة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وكما أُكد في القرار ٣٢١/٦٩، من المهم تعزيز التعاون بين الجمعية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية في معالجة المشاكل العالمية المعاصرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن حجم جدول أعمال الجمعية يكبر عاما بعد عام، مع تزايد عدد القرارات. ونعتقد أنه يجب توجيه اهتمام خاص إلى تبسيط جدول الأعمال وتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة. ونؤيد الاقتراح الداعي إلى نقل النظر في بعض بنود جدول الأعمال على أساس مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات، ودمج أو استبعاد بعض البنود.

وأخيرا، أود أن أؤكد للرئيس على دعم وفد بلدي الكامل لجهوده الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز دورها وسلطتها.

السيد ميثا كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تؤيد بيرو البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر في وقت سابق بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل إستونيا باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

وينضم وفد بلدي إلى الآخرين في الاعتراف بالعمل الذي قام به، خلال الدورة التاسعة والستين، سفير كرواتيا، السيد فلاديمير دروبنياك، وسفير ناميبيا، السيد ويلفريد إمفولا، كرئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونرحب بإعادة تعيينهما رئيسين مشاركين خلال هذه الدورة.

وتعترف بيرو بأهمية توافق الآراء في اتخاذ القرار ٣٢١/٦٩، الذي يؤكد من جديد على مهام الجمعية العامة وسلطتها، ويُقِر بالحاجة الملحة إلى أن يستعرض هذا الجهاز أساليب عمله، ويخصص موارده من أجل تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، كما تؤكد من جديد على دور الجمعية العامة في عملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي إيلاء هذه النقطة الأخيرة اهتماما خاصا لأننا سنقوم بانتخاب الأمين العام المقبل السنة القادمة. إن التحديات المتنامية التي تواجه منظمتنا تتطلب منا السعي إلى تحديد وتسمية أفضل ما يمكن من المرشحين لمنصب الأمين العام، والتقيد بمبادئ المساواة بين الجنسين ومعيار التناوب الإقليمي في هذا الصدد.

عندما صيغت المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، كان أسلافنا يعلمون أنه على الرغم من أن الأمين العام مناط به ولاية عالمية لخدمة جميع الدول الأعضاء في المنظمة، يجب أن يكون هناك تنسيق وثيق جدا بين الأمين العام ومجلس الأمن حتى تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق نتائج ملموسة في صون السلم والأمن الدوليين.

وتعتقد بيرو، أخذة بعين الاعتبار العملية التي أنشئت بموجب المادة ٩٧ من الميثاق، أن من المهم أن يكون هناك المزيد من التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة في عملية اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نقدر تشديد القرار ٣٢١/٦٩ على الدور الذي ينبغي أن تؤديه الجمعية العامة في هذه العملية الهامة حيث أنها الجهاز العالمي الوحيد في المنظمة الذي تُمثل فيه جميع الدول ديمقراطيا وبالتساوي.

ويستجيب الإجراء المنصوص عليه في القرار ٣٢١/٦٩ إلى طلب الأعضاء زيادة المشاركة والشفافية في المهمة الهامة المتمثلة في اختيار خلف الأمين العام بان كي – مون. ونحن مقتنعون بأن التنفيذ السليم لذلك القرار سيضفي مزيدا من الشرعية على الطريقة التي ينتخب بها الأمين العام القادم، وسيساعدنا على اختيار المرشح الأفضل، الشيء الذي سيفيد لا شك عمل أي كان من سيتم اختياره لشغل المنصب.

وأمام الرئيس مهمة مزدوجة؛ فمنذ بداية هذه العملية، يجب عليه أن يؤدي دورا نشطا في عملية اختيار وتعيين الأمين العام، وذلك بإصدار رسالة مشتركة مع رئيس مجلس الأمن، وبعقد وإدارة الحوارات التي سيجريها المرشحون مع الدول الأعضاء. ويواجه الرئيس أيضا تحديا كبيرا يتمثل في ضمان التنفيذ الفعال للأحكام المنصوص عليها في القرار ٣٢١/٦٩ بشأن هذه العملية. فالتنفيذ جانب هام فعلا. ونحن نثق بقدرته على إدارة هذه العملية وبإرادته السياسية لإنجاز هاتين الولايتين اللتين تكتسيان أهمية بالغة بالنسبة لمنظمتنا. ووفد بلدي ملتزم بالمشاركة بنشاط وعلى نحو بناء في هذه العملية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.